



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

أثار و تداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية
الاقتصادية في الجزائر

*إشراف:

د-يتم محمد

*إعداد الطالبة:

زياني فاطيمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسة

الأستاذة عياشي حفيظة

مناقشة

الأستاذة حلوي خيرة

مشرفا

الأستاذ يتم محمد

السنة الجامعية :

2018/2017 م

1439-1438

مقدمة عامة

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم بصورة مستمرة في مختلف المجالات و خاصة المجال الاقتصادي من خلال بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات الاقتصادية و الشركات الكبرى بدرجة غير مسبوقة حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية و عميقة و التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول و التي أدت إلى ظهور الدول المتقدمة و أخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من قصر الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مسايرة هذه التطورات و النهوض باقتصادها حيث عملت بعض الدول على الاتحاد و الانصهار في كيان واحد قصد مواجهة مختلف تحديات التنمية الاقتصادية و هذا ما أدى إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي الذي سعى منذ نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي و لهذا ابرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول المتوسطية قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية في إطار ما اصطلح تسميته بالشراكة الأوروبية المتوسطية و التي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و 26 نوفمبر 1995 و الذي يهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية و بهذا ظهرت الشراكة الأوروبية المتوسطية كضرورة ملحة و الجزائر كمعظم دول العالم و أمام تلك التطورات وجدت نفسها مرغمة على ذلك بحيث تعتبر الشراكة من بين الاستراتيجيات التي تأخرت نوعا ما في انتهاجها و هذا ما أرادت تحقيقه من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التي وقعت في 22 ابريل 2002 ليدخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح من سبتمبر من سنة 2005 و الذي تسعى من خلاله إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول و تقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني حيث تأتي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق عدة أهداف في مجالات مختلفة تتفاوت من حيث أهمية كل منها سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و الشيء الذي يهمنا نحن هو الجانب الاقتصادي الذي احتوى على مجموعة من الآليات الاقتصادية و التي تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

فهناك فرق شاسع بين مستوى التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي و الجزائر وعدم التكافؤ في موازين القوى و ما يسفر عنه من آثار و تداعيات على كلا الجانبين و هذا يتطلب مجموعة من الإصلاحات .

لذا تعتبر الشراكة الاورومتوسطية أهم مواضيع الساعة و الحديث على الساحة الدولية والمحلية لدول المتوسطية كما تهدف من خلال ذلك إلى تنمية المنطقة اقتصاديا و الجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق رسميا في ابريل 2002 ليدخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح من سبتمبر 2005 وبما أنها قامت بهذه الخطوة سيترتب عليها آثار و انعكاسات على مستوى التنمية الاقتصادية .

أولا : إشكالية الموضوع

بناءا عليه كانت الإشكالية كالتالي:

- ما هي آثار و تداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر؟
ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية من بينها ما يلي :
- 1 ما المقصود بالشراكة الاورومتوسطية وما الدوافع و الأهداف لإقامتها ؟
 - 2 ما هي أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و العقبات التي تقف عائقا أمامها ؟
 - 3 ما مدى تأثير اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

ثانيا : فرضيات موضوع البحث

وبناءا على الإشكالية المطروحة جاءت الفرضيات كإجابة مؤقتة على الإشكالية :

- 1 _ تعتبر الشراكة الاورومتوسطية خيال استراتيجي تلجا إليه الدول لتحقيق مصالحها المشتركة أعلنه مؤتمر برشلونة - 1995 - لقيام شراكة بين خمسة عشرة دولة أوروبية و اثنتي عشرة دولة متوسطية و يستند على ثلاثة محاور رئيسية .
- 2 - تعتبر التنمية الاقتصادية هدف اقتصادي و اجتماعي تلجا إليه الدول لتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

- 3 - هناك علاقة تأثير متبادلة في ما بين الشراكة و التنمية الاقتصادية في الدول المتعاقدة على الشراكة الاورومتوسطية وعليه فالشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر سيلقى عدة آثار تتعكس بالإيجاب أو السلب على عدة قطاعات اقتصادية .

ثالثا : مبررات اختيار الموضوع

ما دفعنا إلى اختيار الموضوع مجموعة من الأسباب نذكر منها :

مبررات موضوعية :

1 - حداثة الموضوع و الاهتمام الذي أولته الجزائر للشراكة فقد جلب هذا الموضوع اهتمامنا لان معالمه لم تتحدد بعد بصورة واضحة .

2 - كما تعتبر الفترة الزمنية الممتدة منذ توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ابريل 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 فترة كافية لإجراء دراسة شاملة .

مبررات ذاتية :

1 - الدافع الشخصي للاهتمام بهذا الموضوع بغية إثراء رصيدي العلمي و إعطاء صورة واضحة

رابعا : أهمية الدراسة

1 - إبراز أهم ما وصلت إليه الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي. 2 - معرفة آثار و انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر

خامسا : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف فيما يلي :

- 1- التعرف أكثر على موضوع الشراكة الاورومتوسطية و التنمية الاقتصادية .
- 2- توضيح الشراكة الاورومتوسطية و التنمية الاقتصادية و إبراز دورهما في الجزائر .
- 3- إبراز آثار و انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

سادسا : حدود الدراسة

الإطار الزمني : مند توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي 2002 إلى يومنا هذا

الإطار المكاني : دولة الجزائر .

سابعا : المنهج المتبع

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وبالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن خلال

إثبات صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا المناهج التالية :

-**المنهج التاريخي** : هو عبارة عن إعادة الماضي بواسطة جمع أدلة وتقويمها وتأليفها ليتم عرض

الحقائق عرضا صحيحا في مدلولاتها و تأليفها حتى يتم استنتاج مجموعة من النتائج استعملت هذا

المنهج من خلال تتبع مراحل و المحطات التي مرت بها اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية في

الفصل الأول .

-**المنهج الوصفي** : هو منهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع من خلال تطرقنا إلى

مختلف المفاهيم الخاصة بالشراكة الاورومتوسطية و التنمية الاقتصادية و كذلك وصف العلاقات

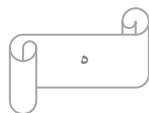
الأوروبية الجزائرية وذلك من خلال الفصلين الأول و الثاني.

-**المنهج التحليلي** :يقوم هذا المنهج بتحليل الظاهرة المدروسة و معرفة الأسباب ليستخلص

الحلول استعملت هذا المنهج من خلال تحليل أهم الآثار المترتبة عن الشراكة بين الجزائر و الاتحاد

الاوروبي في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية كتحليل أثار الميزان التجاري و الواردات و الصادرات

وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتم ذلك في الفصل الثالث .



منهج دراسة حالة : هو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة وذلك من خلال

دراسة حالة الجزائر .

ثامنا: الدراسات السابقة

إن موضوع دراستنا قد تم التطرق إليه من خلال الدراسات السابقة والتي نوجزها فيما يلي :

- **أطروحة دكتوراه : جمال عمورة، " دراسة تحليلية وتقييمية للاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2005-2006** تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية وتحديد مدى تأثيرها على عدة قطاعات اقتصادية

- **مذكرة ماجستير : بوزكري جمال ، شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران السنة الجامعية 2012،2013** تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني من خلال معرفة الآثار الفعلية والنظرية وتحليل واقع هذه الشراكة وإبراز أهم النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

-**مذكرة ماجستير : ندير بطاطاش التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التبعية الجزائر** نمودجا مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون جامعة تيزي وزو تهدف إلى إبراز الجوانب السلبية و الايجابية بين الطرفين الغير متكافئين وهما الجزائر و الاتحاد الأوروبي و الدور الذي تلعبه الشراكة الاورومتوسطية في قطاع التنمية الاقتصادية .

تاسعا: خطة البحث

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية كالتالي :

- **الفصل الأول :** جاء بعنوان :الإطار لمفاهيمي لشراكة الاورومتوسطية وقد تناولنا في

المبحث الأول ماهية الشراكة الاورومتوسطية ، أما المبحث الثاني تناولنا أهمية واستراتيجيات الشراكة وشروط نجاحها وتطرقنا في المبحث الثالث تحديات الشراكة الاورومتوسطية .

- **الفصل الثاني :** جاء بعنوان : الإطار النظري لتنمية الاقتصادية حيث تناولنا في المبحث

الأول ماهية التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني تناولنا استراتيجيات التنمية الاقتصادية وتطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وعقباتها .

- **الفصل الثالث :** جاء بعنوان :أثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية

الاقتصادية في الجزائر وقد تناولنا في المبحث الأول الشراكة الاورومتوسطية مع الجزائر ، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر ، بينما تناولنا في المبحث الثالث دراسة تحليلية لأثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وتوجنا البحث بخاتمة عامة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة وطرح لمجموعة من المقترحات

والتوصيات .

خطة البحث

مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة الاورومتوسطية

تمهيد

المبحث الأول : ماهية الشراكة الاورومتوسطية .

المطلب الأول :تعريف و نشأة الشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الثاني :مضمون ومحاور اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الثالث :أهداف و دوافع الشراكة الاورومتوسطية.

المبحث الثاني :أهمية و استراتيجيات الشراكة و شروط نجاحها.

المطلب الأول :أهمية الشراكة

المطلب الثاني :استراتيجيات الشراكة

المطلب الثالث :شروط نجاح الشراكة

المبحث الثالث :تحديات الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الأول :تحديات سياسية أمنية

المطلب الثاني :تحديات اقتصادية و بشرية

المطلب الثالث :تحديات اجتماعية و ثقافية

خاتمة

الفصل الثاني :الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها

المطلب الثالث : عناصر التنمية الاقتصادية و أبعادها

المبحث الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : إستراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على التصنيع

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الزراعة

المبحث الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و عقباتها

المطلب الأول : المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث : عقبات التنمية الاقتصادية

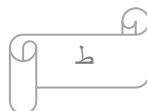
خاتمة

الفصل الثالث : آثار و تداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : الشراكة الاورومتوسطية مع الجزائر

المطلب الأول : العلاقات الأوروبية الجزائرية



المطلب الثاني :محتوى اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية

المطلب الثالث :أهداف و دوافع اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية

المبحث الثاني :أثار و انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول :أثار الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية

المطلب الثاني :أثار الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على قطاع الصناعة

المطلب الثالث :أثار الشراكة الاورومتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث :دراسة تحليلية لأثار و تداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول :تحليل نتائج التعاون المالي للشراكة الاورومتوسطية الجزائرية في إطار برنامج ميديا 1وميديا 2خلال الفترة 1995-2006

المطلب الثاني :دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية.

المطلب الثالث :تقييم التعاون المالي و الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية .

خاتمة

خاتمة عامة

فهرس الجداول والأشكال

ملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشراكة الأوروبية متوسطة

تمهيد:

تتبع فكرة إستراتيجية الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي وهي فكرة التعاون التي تبني على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول وهي فرصة هامة للريح والتطور ولذلك حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين باعتبار أن فكرة التعاون بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية أصبحت صيغة جديدة من خلال إبرام اتفاقات الشراكة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والهدف من ذلك خلق منظمة للتبادل الحر وإقامة منطقة للأمن والاستقرار وعليه فالشركة تمثل شكل من أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر في نشاط إنتاجي وخدمي يقدم فيه كل طرف نصيب من العناصر اللازمة والمختلفة وهي ضرورة حتمية بفرضها الوضع الدولي الراهن في جميع المجالات حيث أصبحت الدول تسعى إلى إقامة علاقات واتفاقيات دولية وإقليمية في جميع الأصعدة.

وفي هذا الإطار جاء عقد مؤتمر برشلونة بتاريخ 25/28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة بين طرفين تضمن أمن واستقرار المنطقة وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

1-المبحث الأول:ماهية الشراكة الأورو متوسطة .

2-المبحث الثاني: أهمية واستراتيجيات الشراكة وشروط نجاحها .

3-المبحث الثالث:تحديات الشراكة الأورو متوسطة.

المبحث الأول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية.

لقد أدخل مفهوم الشراكة من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال علاقاته مع الدول المتوسطية تمس عدة جوانب مختلفة سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء مفهوم للشراكة الأورو متوسطية التي تضمنت مجموعة من الفصول والمحاور الأساسية التي تمثلت في الشراكة في مجالات عديدة ثم التوصل في الأخير إلى أهم أهداف ودوافع كلا من الاتحاد الأوروبي من جهة والدول الشريكة المتوسطية من جهة أخرى بصفتها موضوع النقاش.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الشراكة الأورو متوسطية

لقد اختلفت وتعدد المفاهيم حول مصطلح الشراكة وذلك بتعدد الباحثين والمهتمين بتفسيرها فمن الصعب إعطاء مفهوم دقيق وواضح لمعنى الشراكة نظرا لحدثة المصطلح وقلة الدراسات التي تناولته وعليه فالشراكة كمفهوم وكظاهرة مصطلح حديث النشأة بحيث كانت موجودة بعض أوصافها مثل الاتفاق التعاون التنسيق الحوار التقارب والتحالف وعليه لا يوجد مفهوم واضح ودقيق لهذا المصطلح.¹

-الفرع الأول: تعريف الشراكة

-تعرف الشراكة على أنها نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاح مشروع معين بحيث تختلف طبيعة التعاون تجارية أو المالية أو تقنية أو تكنولوجية.²

وهناك تعريف آخر للشراكة على أنها إحدى مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها مؤسستين أو أكثر بصفة دائمة والمشاركة لا تقتصر على حصة رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراعة

¹ -ط-د بوضياف ياسين /أ-د نورين منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على إصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والطموح مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل التحديات العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16-الجزائر ص 171 .

² -محمد جمال الدين مظلوم، نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية -دول الحوار الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشركات الخرطوم كلية العلوم الإستراتيجية جامعة نايف للعلوم الأمنية 3-5-فيفري 2013 ص 6 .

الاختراع والعلامات التجارية³ كما تعرف كذلك تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري الاقتصادي الثقافي والعلمي والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل وتهدف إلى الاستقلال المشترك الإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينهما.⁴

- كما تعرف الشراكة على أنها عقد بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ولا يقتصر هذا التعاون فقط على المساهمة كل منهما في رأس المال الملكية وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام إيرادات الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق حيث يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.⁵

- أما الشراكة في إطار مسار برشلونة حيث يستهدف خلق مجال حقيقي للرخاء المشترك ولكنه لا يستطيع الاكتفاء بمجرد العلاقات بين الدول إن هو أراد تحقيق هدف التنمية المشتركة فعلا ولذلك يجب إقامة وتعزيز آليات اللازمة لتحقيق تعاون اللامركزي وتعزيز التبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية والوطنية والمسؤولين في المجتمع السياسي والمدني والعالم الثقافي والديني والجامعات ومعاهد البحث ووسائل الاتصال والجمعيات والنقابات والشركات العامة والخاصة.

³ أبو قحف عبد السلام السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية 2003، ص 15

⁴ عمر سعد الله - المعجم في القانون الدولي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص 272

⁵ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر بدون، سنة ص 426

ولتحقيق ذلك يجب تدعيم الهيئات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع الدولي.⁶

-ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشراكة على أنها تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي واستخراجي أو خدمي أو استراتيجي أو سياسي حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب لقيام هذه الشراكة وقد يتخذ هذا التعاون شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة وأبرز مثال على ذلك الشراكة التي دعا إليها الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي بل تعداه ليشمل الجوانب الأخرى.⁷

-الفرع الثاني:نشأة الشراكة الأورو متوسطية:⁸

لقد نشأت فكرة الشراكة من خلال الحضارات الإنسانية التي نشأت أولاً حول أحواض الأنهار -النيل والرافدين- ثم شواطئ حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد منبع الحضارات الإنسانية وملتقى الثقافات وموطن الشعوب والأعراف المختلفة وقد عرف هذا البحر الأبيض المتوسط منذ تاريخه إلى ازدهار بعض الدول وامتداد دول قوية واختفاء دول أخرى ضعيفة ومن تم كان هذا البحر شاهد عيان على العصور السابقة والحالية وبذلك أصبح يسرد كل الوقائع والأحداث التي شاهدها في المنطقة المتوسطية وبذلك كان اهتمام الاتحاد الأوربي بالبحر الأبيض المتوسط وتطورت سياساته منذ نشأت الاتحاد الأوربي سنة 1957 وبذلك تعاقبت العديد من الحضارات على حوض البحر الأبيض المتوسط التي ساهمت في إنمائه والتي تمثلت في النموذج الروماني الذي انطلق من مبدأ أساسي من خلال عدم الفصل بين الشمال المتوسط وجنوبه إضافة إلى النموذج الإسلامي الذي تحول فيه البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إسلامية وتم تحسين سواحل العديد من المدن الساحلية لحمايتها من الهجمات المعادية ضد قوى الإسلام وكذلك هناك النموذج الأوربي والذي تمثل في مرحلة الاستعمار الأوربي وهذا من فرنسا كل من تونس والجزائر في

⁶علي الكنز المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال في سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية رؤية نقدية عربية، القاهرة، مركز البحوث العربية دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص 23

⁷-محمد جمال الدين مظلوم، مرجع سابق الذكر، ص 6

⁸-حسين مؤنس، تاريخ المسلمين في لبحر المتوسط الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 6 - 7.

1830 وسوريا في عام 1920 وهناك أيضا نموذج القطبية حيث جاءت حرب أكتوبر عام 1973 من أهم نتائجها بدأ الحوار الأورو متوسطي وانعكاس النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي... الخ.

-وبذلك جاءت القمة الأوربية في لشبونة تؤكد على أن منطقتي شرق وجنوب المتوسط تمثل مناطق جغرافية مهمة جدا للاتحاد الأوربي في إطار الأمن والاستقرار كما دعت القمة إلى إقامة شراكة أوربية متوسطة في عدد من الجوانب المختلفة.

وبذلك فالشراكة الأورو متوسطية تعرف على أنها تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وبذلك تضم هذه الشراكة سبعة وعشرون دولة منها خمسة عشر دولة من الإتحاد الأوربي وثمانية دول عربية بالإضافة إلى تركيا إسرائيل، قبرص، مالطا، حيث تعد هذه الشراكة إطارا شاملا متعدد الأطراف نحو مصير مشترك يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تمثل تحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوربي والدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.⁹

-التطور التاريخي للمشروع الأورو متوسطي لم يبدأ منذ مؤتمر برشلونة فحسب بل هو إمداد الاجتماعات سابقة أي منذ السبعينات أي منذ الحوار العربي الأوربي عقب الحرب أكتوبر 1973 حيث بدأت هذه الفكرة على أثر قرارين مهمين يتمثل الأول في قرار وزراء النفط العربي أثناء حرب أكتوبر في اجتماعاتهم بالكويت بهدف جر النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض مستوى الضخ النفطي حتى يتحقق الجلاء عن الأرض العربية المحتلة وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني أما قرار الثاني الذي جاء في 20 أكتوبر 1973 يفرض الحظر على هولندا ردا على موقفها ضد العرب ودعمها للسلوك الإسرائيلي وذلك شكل هذان القراران هزة قوية لأوروبا مما أكثر على مصالحها في المنطقة العربية وكذلك هناك السياسة الأورو متوسطية من سنة 1972 إلى سنة 1990 وكان الهدف منها زيادة اتفاقيات التعاون بين أوروبا والدول العربية المتوسطية والتي شملت مرحلتين تمثلت المرحلة الأولى من 1972 إلى 1998 والذي تعرف بالسياسة المتوسطية الشاملة حيث كانت ذات أهداف اقتصادية بالأساس أما فرنسا كانت تسعى

⁹-إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص، في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012 ص 198

أن تكون للسياسة المتوسطة أهداف سياسية ولكن هذا الاختلاف لم يتمكن من بلورة رؤية سياسية موحدة وكان بيان بروكسل مثالا واضحا حيث تمت دعوة لعقد مؤتمر السلام لأطراف الصراع.¹⁰

-أما المرحلة الثانية:والتي بدأت من سنة 1990-1999 والتي تعرف بالسياسة المتوسطة الجديدة والتي عرفت بعدة خطوات حيث قامت اللجنة الأوربية في نوفمبر 1989 بوضع وثيقة تتضمن خطة لتطوير السياسة المتوسطة الشاملة جاءت قمة برشلونة عام 1992 لإبراز حيوية المصالح الأوربية في منطقة المتوسط الذي اقترح إقامة شراكة أور ومتوسطة إضافة إلى عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 والذي يعتبر نقطة تاريخية للشراكة الأورو متوسطة .

الفرع الثالث: مؤتمر برشلونة وإعلان الشراكة الأورو متوسطة:

لقد تم انعقاد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 في برشلونة باسبانيا حيث اجتمع وزراء الخارجية سبعة وعشرون حكومة في كل دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المرتبطة بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا وإسرائيل وفلسطين وكان الهدف من المجتمعين مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بحيث تكون متلائمة مع الطرفين وبهذا كان إعلان برشلونة الانطلاقة الرئيسية لمشروع الشراكة الأورو متوسطة¹¹

-وبذلك لقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوربي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض البحر المتوسط خصوصا الدول المغاربية وهي رؤية حاولت إحداث نقلة نوعية في نمط العلاقات السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا تتمثل الزاوية الأولى في تحويل صيغة هذه العلاقة من التعاون إلى الشراكة أما زاوية الثانية تمثلت في وضع إطار قانوني ومؤسسي بحكم توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات أما الزاوية الثالثة تمثلت في تحويل العلاقة من اقتصادية إلى علاقات تشمل جميع الجوانب الأخرى¹² ومن خلال هذه الزوايا حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للشراكة بين طرفين وهي البعد السياسي والأمني البعد الاقتصادي والمالي والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

¹⁰ -محمد العربي فلاح، المتوسطة والشرق أوسطية، وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2001، ص 4 - 14

¹¹ -عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ص 161

¹² -جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلوم الاجتماعية قسم الآثار كلية العلوم

الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2، العدد 19 ديسمبر، 2014، ص 321-322

المطلب الثاني: مضمون ومحاور اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة:

لقد قدم الاتحاد الأوروبي إلى الدول البحر المتوسط عرض بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تقوم على أساس السياسة الأوربية المشتركة والتي ضمت دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر واثنى عشرة دولة متوسطة لبحث العلاقات الأوربية بجميع أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية الاجتماعية والثقافية والإنسانية الهدف منها إقامة منطقة تبادل حرة أوربية متوسطة وتدعيم الأمن والاستقرار من خلال دعم جهود التنمية الاقتصادية وقد تضمنت مجموعة من المحاور الأساسية.¹³

-الفرع الأول: الشراكة في المجالين الأمني والسياسي

-يهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق السلام والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تسعى إليه جميع الأطراف المشاركة وبمختلف الوسائل ولذلك تعهد الطرفان المشاركان بتحقيق الأهداف التالية:¹⁴

*العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان

*التنمية دولة القانون والديمقراطية

*تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومحاربة ومكافحة الجريمة المنظمة

*العمل على الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والعمل على جعل المنظمة خالية من الأسلحة الدمار الشامل.

*العمل من أجل تحقيق تسوية سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يرتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة.

*منع التدخل المباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي بلد من بلدان الأطراف المشاركة.¹⁵

¹³ -علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردة مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة البحوث للوائح والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16 الجزائر، 2012، ص 141

¹⁴ -محمد يوسف، الشراكة الأورو متوسطة وأثرها على البلدان المغرب العربي، مجلة المؤسسة الوطنية للإدارة، الجزائر: المجلد العاشر، العدد الثاني، 2000، ص 106 .

¹⁵ -عبد القادر رزيق المخادمي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق الأهداف والتداعيات"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الدار العربية للعلوم لبنان 2005 ص 172 - 175

-الفرع الثاني:الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي:¹⁶

تهدف هذه الشراكة إلى تكثيف وتشجيع التفاهم والتبادل بين الشعوب والثقافات واحترام التنوع والتعدد وما تحمله من عادات وتقاليد وممارية كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني خاصة في قطاع الصحة والقضاء على البطالة والاهتمام بالشباب من خلال اتجاه فرص العمل لهم وهذا ما يؤدي بدوره إلى القضاء على الهجرة غير شرعية التي تشمل فئة الشباب خاصة.

الفرع الثالث:الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي

يعتبر هذا المحور هام في اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة حيث شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على أهمية الاقتصادية من أجل بناء منطقة ازدهار وبذلك اتفقوا على مجموعة من الأهداف منها:

*تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال رفع مستوى معيشة الدول المشاركة على تحسين معدلات التوظيف والحد من فجوة التنمية على جانبي المتوسط.

*تدعيم وتشجيع التكامل والتعاون الإقليمي

*إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تركز على أخذ بعين الاعتبار مختلف درجات النمو الاقتصادي من خلال تأسيسي التدريجي من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة وتنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في مجالات معينة.

ومن أجل إنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة وتنفيذ تعاون وتداول اقتصادي قرر المشاركون في المؤتمر مجموعة من النقاط أهمها:

1-إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصادي الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية

واتخاذ إجراءات مناسبة الخاصة بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدماً إلى بلدان المتوسط.

¹⁶ -عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 225

2- بناء تنمية اقتصادية معتمدة على إمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة.

3- تحديد أهمية التعاون من أجل تطوير التجارة بين طرفين

4- خلق جو تفاوضي يتماشى مع تطورات الاقتصاد العالمية المبنية على اقتصاد السوق.

5- تحديد الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق نقل التكنولوجيا من الدول الشمال إلى الجنوب مع مراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة

6- التعاون في المجال الزراعي وتحسين البنى التحتية وإعطاء أهمية لقطاع الطاقة والعمل على تبادل البيانات والإحصائيات.

7- تحديد أوجه التعاون المالي من خلال الأدوات والوسائل التمويلية من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تتمثل في رفع حجم القروض والمعونات عبر برنامج مبدأ لرفع عملية إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول المشاركة.

ومما سبق يمكن القول أن المحاور الأساسية التي جاء بها مؤتمر برشلونة انطلقت من فكرة مفادها تحقيق عمليات الإصلاح الاقتصادي وتجديد البنى الاقتصادية بشكل عام وكذا تطبيق مبادئ اقتصاد السوق المبني على القطاع الخاص وخلق مناخ استثماري لجلب الاستثمارات الأجنبية ولهذا توالت دول الضفة الجنوبية في توقيع على اتفاقية الواحدة تلو الأخرى¹⁷ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹⁷ -علاوي محمد لحسن، مرجع السابق، ص 144

المطلب الثالث: أهداف ودوافع الشراكة الأورو متوسطية .

لقد جاء إعلان برشلونة في 25-27 نوفمبر 1995 والذي كان يمثل نقلة نوعية في العلاقات الأورو متوسطية بحيث حددت فيها الدول المشاركة ودول الاتحاد الأوروبي مجموعة من الأهداف إضافة إلى أهم الدوافع الكامنة وراء الدخول في الشراكة الأورو متوسطية.

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأورو المتوسطية.

1-حث الدول المتوسطية كل على حدة على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوربي ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم تغطي الاتحاد الأوربي ودول شرق ووسط أوروبا وكل البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد.¹⁸

2-تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم إضافة إلى تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل.¹⁹

3-العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وتنمية دولة القانون والديمقراطية والاعتراف بحق الدول في اختيار النظام السياسي والاجتماعي الثقافي الفضائي الخاص بها مع العمل على احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب واحترام الحقوق بين الشعوب وتسوية النزاعات ومنع انتشار الأسلحة الفتاكة.

4-تحليل أو الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في منطقة الأورو المتوسطية إضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة.²⁰

-إضافة إلى الأهداف السابقة نذكر تقوية اقتصاد الاتحاد الأوربي من خلال ضمان سوق أوسع لمنتجاتها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط أضف إلى ذلك رغبة الاتحاد الأوربي في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية والوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات الشرق الأوسط وتدعيم المنافسة مع القوى الاقتصادية العالمية كما تمكن أهداف الدول المتوسطية في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل الناftا

¹⁸ -سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية: 2001 ص 246

¹⁹ -سليمان المندي، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مرب ولي الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2004 ص 249

²⁰ -الجوزي جميلة التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05-2008 ص 37

والآسيان الاتحاد الأوربي وكذلك في ظل ثورة المعلومات والاتصالات من أجل الاستفادة من الاستفادة من الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.²¹

-الفرع الثاني : دوافع الشراكة الأورو متوسطة.

أولاً:دوافع الاتحاد الأوروبي.²²

1-العوامل الجغرافية والتاريخية والديمغرافية التي أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض البحر المتوسط إضافة إلى العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الذي يهدف إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة بذلك توفر دول البحر المتوسط حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوربي إضافة إلى أهمية الخطوط الملاحية في البحر المتوسط وبذلك يعتمد الاتحاد الأوربي على القطاع الطاقة بشكل كبير ومصدر هام أساسي مستمد من المنطقة المتوسطية.

2-كثرة قطاعات أخرى شغلت أذهان صانعي القرار في الاتحاد الأوربي مما شجعتهم على العقد الشراكة مثل خطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تمثل بذلك تهديدا لها وهذا ما أدى بالاتحاد الأوربي إلى تعميق روابطه مع الدول الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط،لأن أمنهم أصبح يمثل جزء من أمن القارة الأوربية.

3-بروز أوروبا كقوة فاعلة في إطار النظام العالمي الجديد وتحقيق توازن لعلاقة الاتحاد الأوربي مع شرق أوروبا وبروز تكتلات الاقتصادية الكبر والعولمة وجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار وأمن إضافة إلى تحقيق أهداف الشراكة.

²¹-علاوي محمد لحسن مرجع السابق ص 145-146

²²فلنتينا جودت حسين مناع،عشر سنوات على إعلان برشلونة تقييم نقدي للنتائج مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية كلية الدراسات العليا جامعة، بيروت، فلسطين، 2006، ص32

4- كما أدت التحولات في موازين القوى وانهيال جدار برلين في نوفمبر 1989 وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم على الساحة الدولية أدى هذا إلى اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية من أجل الحفاظ على بقائها ومكانتها وكذلك وفق المد الأمريكي وفرض دور رئيسي للمنطقة المتوسطية.²³

ثانيا: دوافع الدول المتوسطية.²⁴

1- جعل منطقة المتوسطية آمنة ومتوازنة اجتماعيا واقتصاديا وأن تبقى ذات بعد استراتيجي سياسي لأوروبا وسد الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية وجعلها منطقة ازدهار واستقرار خاصة وان تاريخ يبين لنا أن العرب والأوروبيين نسجو منذ الأزمة الضارية في القدم شبكة كثيفة من المبادلات شأن المجال المتوسطي الذي لم يعرف وحدة سياسية إمبراطورية إلا مع الإمبراطورية التركية لم تتمكن من إعادة ترتيب هذه الوحدة فان ذلك لم يؤدي في أي وقت إلى إعاقة حدة المبادلات بينهما.

2- الارتباط الكبير للتجارة الخارجية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ببلدان الضفة الشمالية -تصدير- واستيراد- في العلاقات متبادلة رغم أن الصادرات الأوروبية نحو البلدان المتوسطية تأتي في مركز الرابع مقارنة بمناطق أخرى في العالم وتأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

3- الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الإسرائيلي في عملية السلام في الشرق الأوسط وذلك من خلال بحث الدول العربية على سند دولي جديد لها بعد غياب المظلة السوفيتية التي كانت تساند الموقف العربي في الصراع العربي الإسرائيلي وهذا ما أرادت الدول العربية أن تطمح إليه من خلال جعل دول الاتحاد الأوروبي ككتل إقليمي تملأ الفراغ الذي تركته لها الاتحاد السوفيتي كلها دوافع أدت بالدول المتوسطية الدخول في علاقات مع الاتحاد الأوروبي بما يسمح بالشراكة.²⁵

²³ -جميل الطاهر، التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت مجلس العلمي المجلد

26- العدد 04 -1989 ص 25

²⁴ -محمد الشريف منصور، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2008 ص 195

²⁵ -فلنتينا جودت حسن مناع، المرجع السابق، ص 33

المبحث الثاني: أهمية واستراتيجيات الشراكة وشروط نجاحها.

-إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة مابين وحدتين أو أكثر دول أو مجموعات إقليمية تسمى جوانب مختلفة سنحاول من خلال هذا البحث إلى معرفة أهمية الشراكة من خلال مجموعة من الخصائص والمزايا التي توفرها من أجل الاستفادة منها مابين الدول إضافة إلى أهم الإستراتيجيات والقواعد التي تعمل بها والتي تتمثل في مجموعة من النظريات التي نجد منها نظرية تبعية المورد ونظرية الاحتكار الدولي ونظرية الإنتاج الدولي وإستراتيجية العلاقات و في الأخير نتطرق إلى أهم الشروط والمقومات التي تؤدي إلى نجاح الشراكة والتي بدونها لا يمكن ضمان عملية النجاح المطلوبة.

المطلب الأول: أهمية الشراكة.

-الشراكة نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعية التعاون مالية أو نفطية أو تكنولوجية حيث لم تقف على المجال التجاري أو الاقتصادي فقط بل تتعداه إلى المجالات الأخرى السياسية والثقافية والإستراتيجية بين الدول ولذلك فالشراكة تتميز بمجموعة من الخصائص والمزايا التي توفرها من أجل الاستفادة منها.

الفرع الأول: خصائص الشراكة.²⁶

-الشراكة وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مابين وحدتين أو أكثر دول أو مجموعات إقليمية لذلك تتطلب مجموعة من الخصائص أهمها:

*التقارب والتعاون المشترك

*علاقات التكافؤ بين المتعاملين

*خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة

*اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي للممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

²⁶-محمد جمال الدين، مرجع السابق الذكر، ص 6

الفرع الثاني: مزايا وانعكاسات الشراكة.

توفر الشراكة العديد من المزايا للاستفادة منها ما بين الدول ومن بينها ما يلي:²⁷

-تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الطرفين

-اكتساب المزيد من الخبرات بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر

وكذلك التنظيم والاحتكاك لاستخدام التكنولوجيا.

-على المستوى الاقتصادي تؤدي إلى زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤى الأموال المحلية

عند توظيفها مع المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج

باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عكس الاستثمار الأجنبي المملوك

بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا كذلك المشاريع المشتركة تمكن اليد العاملة

المحلية الاستفادة من تنظيم والتكنولوجيا التي يمتلكها المستثمر الأجنبي.

وتساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفونات حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى

الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من

الرأسمالية على المدخرات الوطنية كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات

وتوفير مناصب الشغل.

*تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليل

للمخاطر.

*الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.

*الإنتاج بتكاليف منخفضة

*التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل

²⁷ -فؤاد أبو ستيت ،التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية، 2004 ص 13

*إضافة إلى هذه المزايا هناك مزايا أخرى تتمثل في دعم المواقف السياسية للدول الأعضاء في مواجهة القوى الأخرى إضافة إلى دعم مواقف الأطراف والمساعدة في حل المشكلات العالقة والمثل على ذلك قبول الدول العربية المتوسطة المشاركة إسرائيل والتي تهدد السلم والأمن في المنطقة العربية.²⁸

وبالرغم من المزايا التي توفرها الشراكة إلا أن هناك انعكاسات سلبية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

*يؤدي الربح إلى تقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة رديئة وبأسعار مرتفعة على حماية المستهلك.

*يترتب في بعض الحالات قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي بذلك إلى غياب المنافسة وندهور القدرة التنافسية للشركات الأخرى مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الفرص التنافسية.

*ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق المشترين

*فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

*خلق كيانات تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية والذي بدوره يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.²⁹

المطلب الثاني: استراتيجيات الشراكة.

الشراكة كإستراتيجية تعاون الوسيلة لتحقيق النمو وتأهيل الدول لذلك تتبع الشراكة مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد التي تتبناها مع تقييم تفسيرات من أجل العمل بها بين الدول ومن بين هذه النظريات ما يلي:³⁰

أولاً: نظرية تبعية المورد.

ساهمت نظرية تبعية المورد في تحقيق الكثير من تحليل أهداف الشراكة حيث تقوم على فكرة مفادها أن المؤسسة التي لا تستطيع استغلال ومراقبة كل عوامل الإنتاج تلجأ إلى الشراكة مؤسسات أخرى تعمل في مجال نشاطها ومثال على ذلك نجد أن الشركات البترولية العالمية التي تعد منتجة للمحروقات نجدها تسعى

²⁸-محمد جمال الدين، مظلوم مرجع السابق، ص 7

²⁹-إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية ، مكتبة مدبولي القاهرة 2001 ص 92-93

³⁰-محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطة وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 14-2004 ص 4-6

لاستغلال إمكانياتها وطاقاتها التكنولوجية وذلك بالاستيراد المواد البترولية الخام وإعادة تحويلها وتصنيعها ثم تقوم بتصديرها على شكل مواد تامة الصنع ولتفاوت ذلك يجب على الدول المنتجة تعتمد على منح التسجيلات الجبائية للشركات ذات الاختصاص في تحويل المواد البترولية قصد القيام مثل هذه النشاطات محليا.

ثانيا: نظرية الاحتكار الدولي.

تهتم هذه النظرية بجميع المجالات الحساسة في الاقتصاد العالمي التي تعتبر مركز قوة وعامل في تماسك المؤسسات الاقتصادية ونجاحها حيث نجد منها نشاطات البحث والتطوير والتي تعد عاملا حساسا في نموها وتجاوبها مع كل التطورات التكنولوجية.

وعليه فالمستثمر الأجنبي عند ما يعمل خارج حدوده فهو يعمل في ظروف يسودها الكثير من الغموض مهما أعطت من خصائص والمميزات فتواجهه المخاطر لأنه يستخدم العناصر المحلية ويبعد عن مركز اتخاذ القرارات كما أنه لا يخضع للرقابة الدقيقة وقصد التغلب على كل هذه الصعوبات يجب أن يتمتع المشروع المشترك بقدرات غير عادية أو بمستوى متميز لمواجهة التحدي الجديد.³¹

ويمكن أن تكون التمييز في التكنولوجية المتطورة التي يحوزها أو في تقنيات الإدارة الحديثة التي يستعملها أو في القدرات المالية والسمعة وجود المنتجات وبتوفير كل هذه العناصر المتميزة للمشروع سيؤدي إلى تحقيق الانفرادية والقيادة والسيطرة على المنافسين المحليين والأجانب وبذلك يتمكن المشروع من إنشاء احتكار قد يكلف الاقتصاد المحلي الكثير³² كما تتميز هذه النظرية بنوعين من الاحتكار يتمثل الأول في الاحتكار الشراكة الأولى للسوق فالمؤسسة التي تدخل إلى السوق أولا في مجال الإنتاج معين ستظل دائما المتفوقة مهما حاولت المؤسسات الأخرى منافستها أما الميزة الثانية والتي تتمثل في القوة الاحتكارية بحيث تفترض هذه النظرية أن الممارسة أي نشاط في الدولة أجنبية له تكاليف مرتفعة لا تتحملها سوى المؤسسات التي لها مزايا تنافسية.

³¹-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار حامد للنشر، الأردن، 2003، ص 170

³²-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للإعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار

الجامعة الجديدة، القاهرة 2004، ص 199

-ثالثا: نظرية الإنتاج الدولي وإستراتيجية العلاقات.³³

تتجلى هذه النظرية في كونها طريقة لتفادي المنافسة كما تؤدي إلى تكوين إستراتيجية علاقات وتربط بين الشركاء من جهة باعتبارها وسيلة لتوطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم منافسيها من جهة أخرى.

وعليه نستنتج مما سبق أن الشراكة تعد خيارا إستراتيجيا تلجأ إليه المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة كتحقيق عائد متطور من الموارد المالية أو غير متطور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.³⁴

-كما تمثل الشراكة فرصة لغزو الأسواق الدولية خاصة بالاختيار الشريك الاستراتيجي المناسب لأنها تستهدف تحقيق الربط والتكامل بين طرفين قصد الربح وخلق ميزة تنافسية جديدة كما تدعم المزايا الكامنة أصلا في كل طرف من خلال التبادل والتعاون المشترك خاصة في مجال التكنولوجيا والمعارف الفنية وحتى في المواد الأخرى.³⁵

تؤدي الشراكة دورا أساسيا في تطوير نظم الإنتاج وتحسين الكفاءة في إطار المشروع الموحد من خلال التكيف مع متطلبات السوق ومواجهة المنافسة المحلية والدولية بتخفيض تكلفة الإنتاج وتلبية شروط الجودة واكتساب التقنيات الحديثة والمرونة في تنظيم خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية نجدها تعاني من المنافسة وكذا تلبية الطلب النهائي.³⁶

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة.

تعتبر الشراكة عقد بين طرفين أو أكثر من أجل القيام بمشروع ما وتحقيق أهداف سياسية وأمنية اجتماعية ثقافية اقتصادية ومالية بحيث يتطلب نجاحها مجموعة من المتطلبات والمقومات.

³³-محمد يعقوبي لخضر عزي، مرجع السابق الذكر، ص 6

³⁴-علي حسين علي، الإدارة الحديثة للمنظمات الأعمال، دار حامد للنشر، الأردن، 1999، ص 472

³⁵-عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2001

³⁶-أمين عبد العزيز، إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين دار قباء للنشر، القاهرة، 2001، ص 269

أولاً: مقومات نجاح الشراكة.³⁷

1- توفير الاستقرار السياسي وذلك من خلال طبيعة نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة ودرجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركاء الأجانب والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- توفير المناخ الاجتماعي والثقافي وذلك من خلال دور النقابات العمالية المنظمة لقوى العمل في الدول أعضاء اتفاقية الشراكة إضافة إلى السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة في هذه الدول ودرجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3- توفير المناخ الاقتصادي من خلال الهياكل القاعدية المتمثلة في المنشآت والمطارات والموانئ وشبكات النقل.

4- عامل الرغبة بين الأطراف المشاركة التي تمثل عنصراً هاماً وأساسياً لتبادل الثقة والآراء والافتتاح بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة كل هذه المقومات إضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي ينعكس بالإيجاب أو السلب حسب طبيعة ومستوى كل دولة مشاركة.

إضافة إلى المقومات السابقة هناك عدداً من الشروط والمقومات التي يجب أن تتوفر لضمان عملية النجاح المطلوبة ومن أهمها ما يلي:³⁸

1- الإدارة السياسية.

ويتضح ذلك من خلال قيام السوق الأوروبية المشتركة والتي كانت أهم عامل في تحقيق الوحدة النقدية ومن خلالها تم التغلب على العديد من المعوقات حيث أوربا في هذا المجال بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة بعيداً عن الولايات المتحدة.

³⁷-غراب رزيقة سحار نادية، محتوى الشراكة الأورو جزائرية الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات

عباس سطيف 13-14 نوفمبر 2006 ص04

³⁸-فلنتينا جودت حسين مناع، مرجع سابق الذكر، ص 81

2-القناعة بالمشروع.

بحيث يكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولاً وأهمته وجدواه ثانياً وأنه حاجة ماسة لمواجهة التحديات.

3-ضرورة التعاون بحيث لا بد من التعاون لتحقيق النجاح على جميع المستويات وكل طرف مسئول عن التزامه ويجعل المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.

4-التكافؤ في العلاقة.

بحيث يصعب ضمان النجاح لأي مشروع لان التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب طرف آخر وتتناسب هذه الامتيازات طرداً مع شدة التباين.

5-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المتوسط.

إذ إن الدول العربية التي تقع على شواطئ المتوسط ترى في تدخل الاتحاد الأوربي أمراً مرفوضاً لأن ذلك يؤدي إلى خلق الفجوة بين الطرفين لذلك يجب على الطرفين العمل على تقليل هذه الفجوة وإرساء قاعدة من أجل الوصول إلى تكافؤ في العلاقة بينهما.

المبحث الثالث:تحديات الشراكة الأورو متوسطة.

الشراكة الأورو متوسطة هي سياسية مقدمة من السياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية حيث انتهت بالتوصل إلى إقامة شراكة بين البلدان المتوسطية والاتحاد الأوربي في مجالات مختلفة سياسية وأمنية اقتصادية ومالية اجتماعية والثقافية³⁹ وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال أهم التحديات التي واجهتها الشراكة الأورو متوسطة لعل أبرزها تصاعد الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إضافة إلى تحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي وبرزت التهديدات الأمنية الجديدة وتظم الحماية القوية التي تعاني منها دول المتوسط الحواريين الثقافات والأديان كلها تحديات تقف أمام الشراكة والتعاون بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية.

³⁹ فلتنينا جودت حسين مناع، مرجع سابق، ص 82

المطلب الأول: تحديات سياسية أمنية.

لقد شمل هذا الجانب من الشراكة إنشاء منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل مكسبا مشترك يتفقون عليه الأطراف المشاركة على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتوفرة وإذا كانت للشراكة الأورو متوسطة انعكاساتها الايجابية فهناك أيضا سلبياتها من خلال مجموعة من التحديات التي أعقبتها.⁴⁰

—أولا: ظاهرة الدولة الفاشلة وهشاشة الأنظمة السياسية.

إن أخطر ما يواجه عالم اليوم هو ظاهرة الدولة الفاشلة أو العاجزة عن توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن تم المولدة للهجرة أو الإرهاب أو كلاهما معا ولا يمكن اعتبار أحداث 11 ديسمبر 2001 بالافتراض مسؤولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عنها سوى الإفراز الكارتي للدولة الأفغانية الفاشلة وعلى عكس لم يكن تأثير الموجه الإرهابية في التسعينيات على مصر مثل تأثيرها العميق على الجزائر وهو ما يرجع لفارق جوهري في قوة استمرارية الدولة وعمقها التاريخي وتغلغلها الاجتماعي بينهما وهو ما يضع على المنظومة الدولية القائمة الآن وفي مستقبل عبء القيام بدور فعال في تدعيم قوة الدولة القومية مهما تعددت التنظيمات الفوقية العابرة لها.

—ثانيا: التباين في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها.

—إن العراقيل المطروحة على مستوى دول شمال المتوسط تتمثل في التباين في تعريف التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها وبالتالي آليات واستراتيجيات مواجهتها بحيث تنتهج هذه الدول قوانين وإجراءات أمنية تختلف من دولة إلى أخرى كتهديد الإرهاب الدولي للأمن المتوسطي والهجرة غير الشرعية حيث تتباين تفاعلات دول القوى اللاتيني مع الظاهرة ومع الإجراءات القانونية كما يتدعم ذلك بمختلف الرؤى لاندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية.

⁴⁰—صلاح سلام،المستقبلات البديلة للنظام العالمي، القاهرة المكتبية، الأكاديمية، 2003 ص 103

ثالثا: التناقض في ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الشمال.

إن الرؤية الأمنية للدول الأوروبية بصفة عامة تتميز بارتباطها بموقع كل دولة ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول للتهديد الأمن الأوربي بينما النظرة الغالبة في الغرب وجنوب القارة إن هذا التهديد يأتي من جنوب المتوسط⁴¹ أما الترتيبات الأمنية لدول القوى اللاتينية للأمن المتوسطي فهي امتداد للمصالح الأوربية ومن الصعب جدا التنازل عنها منذ الحقبة الاستعمارية وعليه فالمنطقة في قبضة أوروبا عن طريق الحلف الأطلسي ومن الاعتبارات أيضا أن دول الجنوب تمثل لدول الضفة الشمالية سوقا استهلاكية خاصة من المنظور الجيو استراتيجي المدعم بالتقارب الجغرافي مما يخدم مصالح الاقتصاد الأوروبي.⁴²

-رابعاً: تحديات على مستوى النظام الإقليمي العربي.

يواجه النظام الإقليمي العربي في إطار عملية الشراكة الأورو متوسطة تحديات أهمها:

1-المصالحة الفكرية بين الوطني والقومي أو بين منطقتي الدولة والأمة

2-المصالحة السياسية من خلال إطلاق حوار سياسي مبرمج يضم فعاليات حكومية وغير حكومية بغية إعادة صياغة العلاقات العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل السياح الواقعي للنظام العربي وتساهم في إيقاف الانهيار والتفكك الحاصلين.

3-تجديد البناء المؤسسي وتكييفه مع التحديات السياسية والوظيفية الجديدة ليستطيع التعامل معها بفاعلية وهنا يبرز أهمية المجتمع المدني العربي من خلال الجامعة العربية في الاتجاهين بين القرار العربي والرسمي من جهة والهيئات والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى مما يعزز البعد العربي للجامعة ويوفر الآليات لمشاركة كافة هيئات المجتمع المدني العربي في صناعة القرار العربي.

4-صيانة العلاقات العربية مع دول الجوار فإذا كان مستقبل العلاقات مع إسرائيل مرتبطا بمدى فشل أو نجاح عملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية وما يحمله كل من الاحتمالين من تحديات فان العلاقة مع إيران

⁴¹ -مصطفى بخوش حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة القاهرة دار الفجر 2006 ص 123

⁴² -محمد كتاني، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط، مطبوعة سلسلة الدورات أي

مستقبل حوض البحر المتوسط والاتحاد الأوربي الدورة الأولى، 1995، الرياض، مطبعة المعارف الجديدة، ص 129

وتركيا تستوجب صياغة رؤية عربية إستراتيجية لتحديد العلاقة مع كل من الدولتين ضمن أطر شاملة وذات آفاق مستقبلية.⁴³

5-إعادة صياغة علاقات النظام العربي على الصعيد الدولي انطلاقا من المتغيرات الدولية وذلك من خلال إجراء تقويم شأن كل علاقة ثنائية مع قوى العالم الجديد.

كلها تحديات يواجهها النظام الإقليمي العربي ولا بد من مجابتهها إقليميا وعربيا وإسلاميا بأساليب مختلفة.

-المطلب الثاني:تحديات اقتصادية وبشرية.

يعتبر هذا المحور أهمية عالية في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة والذي يهدف إلى بناء منطقة ازدهار مشتركة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة على حدى غير أن هذه الشراكة واجهت تحديات برزت في وجه هذا العالم وشكلت عقبات في وجه الشراكة بين الاتحاد الأوربي والدول الشريكة له.

أولا:التفاوت في النمو السكاني وإشكالية التنمية.⁴⁴

لقد ارتفع مجموع سكان شمال إفريقيا من مصر إلى موريتانيا من 90 مليون نسمة سنة 1980 إلى 153 مليون سنة 2000وهو مرشح لبلوغ عتبة241 مليون نسمة عام 2025 وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية مشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات هذا ما يشكل مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط حول مستقبل أمنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي في حالة بروز منحى حاد للهجرة التدريجية أو الشاملة من الجنوب نحو الشمال.

ثانيا : التباين الشديد في النمو بين ضفتي المتوسط.

إن التفاوت بين دول ضفتي المتوسط وماله من تأثير وانعكاسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين الطرفين وما يدعم ويزيد الوضع سوء تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد مما يبرز أيضا مشكل الخلل الديمغرافي والتكنولوجي على ضفتي المتوسط

⁴³ عبد الله تركمان، نحو نظام إقليمي جديد الموقع الفرعي في الحوار المتمدن جانفي، 2004-مجلة الحوار المتمدن-

⁴⁴-مصطفى بخوش، مرجع سابق الذكر ص 123

وعليه فالاختلافات المتتالية بين الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية للمتوسط⁴⁵ يمكن أن تفسر باللعبة القوى الدافعة للمركز ودول المنطقة المغاربية بمثابة الدول المحيطة على اعتبار وجود نظام مبادلات مرتبطة بالطبيعة الاستعمارية ومستوى تكاليف الصفقات بين دول الضفتين يختلف بسبب آثار التجمعات ما يؤدي برأس مال مجاني ينتج عنها اقتصاديات يهيمن عليها طرف واحد.⁴⁶

- هذا ما يزيد من فجوة الفقر وتراجع معدلات التنمية كما تساعد على إقامة نظام تجاري اقتصادي عالمي أكثر عدلا يسمح بتوزيع الثروة بمعقولية نسبية وإعادة الاعتبار لمبدأ السيادة الذي أسس لها والكف عن محاولة تجاوزها والنحو في أساسها بدعم متطلبات الاندماج الاقتصادي العالمي أو تحقيق الديمقراطية ذلك أن العلاقة بين القوة الدولة لا ينطوي بالضرورة على عنصر سلبي شأن التطور الديمغرافي ومستقبله.⁴⁷

-ثالثا: التنافس الفرنسي الألماني داخل الاتحاد الأوربي.⁴⁸

بما أن لكل دولة مصالح قومية فمن الصعب جدا الدول في تجمعات قومية إقليمية أو مبادرات دون وجود اختلاف في ترتيب الأولويات بالرغم من الاشتراك في البعض المصالح وهذا ما تجسد على المستوى الدول الأوروبية فسعي فرنسا لبناء كتل أوروبية متوسطي يشمل الدول الست -فرنسا-إيطاليا-إسبانيا-البرتغال-اليونان-قبرص-إلى جانب الدول المغاربية الخمسة تعتبر محاولة من جانبها لبناء نفوذ سياسي اقتصادي قوي داخل الإتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا في مواجهة أوروبا الألمانية الأطلنطية فألمانيا بعد توحيد شرط بها أصبحت قوة ديمغرافية صناعية هائلة في قلب أوربا لتصبح بذلك العاصمة الاقتصادية الأولى للإتحاد الأوروبي متجاوزة فرنسا وهذا ما يقلق فرنسا قلقا عميقا ويستبدل على التنافس بين فرنسا وألمانيا الخلاف الحاد حول سعر الأوروبيين طرف يصر على التدخل للمحافظة على سعر مناسب للأورو في مواجهة الدولار والين مما يتيح

⁴⁵ -محمود عبد الحميد سليمان، مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1996، ص 227

⁴⁶ -شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن

خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، 2006 ص 48

⁴⁷ -صلاح سالم مرجع السابق الذكر ص 103

⁴⁸ -أحمد طاهر، الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل يكون أفضل خطأ، من سابقه مجلة أريف الأرمينية، العدد 12، السنة العاشرة ديسمبر، 2007

زيادة الصادرات الأوروبية إلى السوق العالمية وبين ألمانيا مصرة على أنه لا يجوز التدخل في السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

-إن فكرة التنافس الأوروبي بين فرنسا وألمانيا تعرقل التعاون الأمني بين دول الضفتين شمال المتوسط وجنوبه حيث كثيرا ما تتحفظ برلين على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كلية مقترحة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الذي يمثل ازدواجية خطيرة مع مشاريع الاتحاد الأوروبي للشراكة الأورو متوسطة هذا من ناحية وتهديدا لوضع فرنسا باعتبارها أكبر شريك تجاري مع شمال إفريقيا من ناحية أخرى إذ ترى ألمانيا أنه من الأفضل مواصلة استيعابها دول وسط وشرق أوروبا التي قبلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية بدلا من تشتيت الجهود والأموال في جنوب المتوسط الذي يرفض الالتزام بالإصلاحات وفقا للمعايير الأوروبية بل إن أطرافا أوروبية أخرى من بينها بريطانيا شاطر ألمانيا تحفظاتها فدول أوروبا ترحب بالشراكة مع دول الجنوب لكنها لا ترى إمكانية الدخول معها في اتحاد على غرار الاتحاد الأوروبي نظرا للهوة الاقتصادية الهائلة بين الشمال والجنوب.

المطلب الثالث: تحديات اجتماعية وثقافية.

لقد ركز مؤتمر برشلونة في جانبه الاجتماعي والثقافي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز دور المجتمع المدني والاهتمام بمجال التعليم ونقل التكنولوجيا والشباب والحوار بين الثقافات والأديان ولكن بالرغم من المسائل المطروحة إلا أن علاقات التعاون مازالت مستبعدة وذلك بسبب وجود مجموعة من التحديات.

أولا: غياب دعم التشغيل والحقوق الاجتماعية .⁴⁹

إن أهم تحدي اجتماعي يتحتم على البلدان المتوسطية الشريكة مواجهة موضوع التشغيل الذي أدى بدوره إلى البطالة حيث اتخذت إجراءات في إطار الشراكة الأورو متوسطة الذي تركزت على إحداث مناصب شغل جديدة إضافة إلى غياب الحقوق الاجتماعية الذي تتميز بخطورة مطلقة مما ينعكس على عدم تحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطة والذي يعتبر أن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية هي شرط أساسي بالنسبة للشراكة إضافة إلى ضعف الاهتمام بمسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمهاجرين القادمين من بلدان

⁴⁹ -إيساياس بريناد و ايبان مارتين العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورو متوسطة التقييم النهائي الآفات واقتراحات العمل المنتدى النقابي

الأورو متوسطي العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة 10" منبر المنظم غير حكومية أروميدي مالقة 30 سبتمبر 1 و 2 من

أكتوبر ص 12 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500> 2018/03/03

المتوسطة الشريكة والمقيمين بالاتحاد الأوربي وهو ما يقلص من مصداقية مناشدات الاتحاد الأوربي نفسه البلدان المتوسطة الشريكة بتشجيع أي تقدم في هذا الاتجاه إضافة إلى موضوع التعليم ومقاومة الأمية والتدريس الشامل التي تركت مسؤوليته على عاتق البلدان الشركاء المتوسطين إضافة إلى تحدي آخر وهو العجز الاجتماعي حيث لا يزال يلاحظ نقص الخطير في مجال الخدمات الصحية ومشكلة الماء والمسكن ومحدودية أنظمة الحماية الاجتماعية وغياب الحوار الاجتماعي من خلال مساهمة المجتمع المدني وعليه فالشراكة الأورو متوسطة لم تشجع البلدان المتوسطة الشريكة على التوافق الاجتماعي كمشروع أساسي لكل مجتمع ديمقراطي ولم تضع الآليات الضرورية من أجل التشاور والتوافق مع الهيئات الاجتماعية الأورو متوسطة.

- إن أهم تحدي يستوجب على البلدان المتوسطة الشريكة والبلدان الأوروبية مواجهته معا هو السهر على توفير ظروف العمل الجديدة في كل من الشمال وجنوب المتوسط وضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين ولتحقيق ذلك يجب اختبار هدف إنشاء فرص العمل والرقى⁵⁰ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان المتوسطة الشريكة كهدف من الأهداف الأساسية والمباشرة للشراكة الأورو متوسطة وبالتالي الاستجابة لضرورة التحرك المباشر والتوصل على دعم المادي الخاص لتحقيق هذه الغاية إضافة إلى مبدأ المسؤولية المشتركة أساس كل شراكة حقيقية وتعني بذلك المسؤولية المشتركة بين البلدان الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطة الشريكة في كل ما يتعلق بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك وبدون أي مجال للشك نجد إن مسألة التشغيل والوضع الاقتصادي والاجتماعي من بين المسائل المشتركة وهو ما يعني ضرورة البحث المشترك عن الحلول عاجلة احتمال التخطيط الاستراتيجيات مشتركة واستخدام موارد مشتركة لتحقيق الغاية المرجوة.

-ثانيا: الإسلام خطر يهدد الحضارة الأوروبية.

إن المواقف الأوروبية من الإسلام والمسلمين لم تخلف تحديات في ديار الإسلام فقط ولكن كان لها عواقبها ودلالاتها بالنسبة للأوروبيين ذاتهم حيث يرى البعض أن الإسلام تحدياً للأوروبيين على نحو ساهم في بلورة

⁵⁰ ايساياس برينباد و ايبان مارتين، المرجع السابق، ص 13-14

الهوية الأوروبية خلال الاستعدادات العسكرية لمحاربة المسلمين ولقد كان الدافع الديني محركا وراء الفكرة الأوروبية وحددا للعديد من مشروعات الوحدة الأوروبية.⁵¹

لقد انهارت وضعت الورقة الأوروبية بسبب الجراة التي قامت بها الدول الأوروبية تجاه العرب خاصة الإسلام ومن هنا يبرز صراع الحضارات ومن أمثلة ذلك نجد قضية تشويه الرسول الكريم ص عن طريق نشر صور كاريكاتورية مسيئة بالرسول ص حيث أثار مشاعر الحرب والعرب والمسلمين في العالم ونتج عن ذلك إحراق سفارات غربية وأعمال عنف مست بالأبرياء غربيين ونتج عن ذلك هشاشة العلاقة بين المتوسط والاتحاد الأوروبي وتوضح ضعف مستوى التفاهم الذي نتج عنه شكوك سيطرت على أجواء العلاقة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.⁵²

-ثالثا: الحوار الثقافي.

ببروز ضرورة التعبير عن نمطين للعلاقات بين جانبي المتوسط والمجتمعات الأوروبية تتمثل في الحوار الثقافي والتعاون الثقافي والذي يهدفان إلى تدريب الشعوب على التعايش السلمي والإدراك المتبادل والاحترام للخصوصيات الثقافية وبناء جسور ثقة حقيقية بين جانبي المتوسط وصولا إلى درجة أفضل من التعاون وهي الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أدت إلى ظهور بعض المخاوف والتحديات منها الهيمنة الثقافية الأوروبية فان ذلك الوضع يدعو إلى إنشاء منظور ثقافي تعددي للتعاون الأوروبي المتوسطي يتجاوز ذلك المخاوف والإدراكات وعلى ضوء الحالة العامة خبرات وجهود الجانب العربي في إدارة حوار الثقافات والإنتاج المعرفي حولها وعلى ضوء الاعتراف بحقيقة خطورة التحديات الثقافية لعولمة والتي تواجه جنوب المتوسط وخاصة منذ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وعلى ضوء الاعترافات بضرورة تصميم إستراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي في الغرب وتجاهه تعكس أهداف مشروع حضاري لإعادة بناء العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب وتقدم تصورات عن سبل مواجهة العالم الإسلامي للتحديات الثقافية.

⁵¹د نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية الدوافع الأهداف المسار رؤية نقدية، بحث مقدم إلى مؤتمر دولي نحو تفعيل

التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 20-22-2003

2018/06/03 /<https://www.4algeria.com/forum/t/336024>

⁵²-فلنتينا جودت حسن مناع مرجع سابق الذكر ص 79-80

خاتمة

-من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للشراكة الأورومتوسطية استخلصنا ما يلي:

1-لقد جاءت الشراكة الاورومتوسطية من خلال إعلان برشلونة 1995 والتي ضمت خمسة عشرة دولة دولة أوروبية واثنى عشرة دولة متوسطة والتي تمحورت على أساس ثلاثة ركائز وهي الجانب السياسي والأمني الجانب الاقتصادي والمالي الجانب الاجتماعي والثقافي.

2-إن الشراكة تعتبر وسيلة لتنظيم العلاقات مابين وحدتين أو أكثر كونها لها أهمية من خلال مجموعة من المتطلبات التي تقوم عليها إضافة إلى أهم الإستراتيجيات التي تتبعها الدول من أجل العمل بها والتي نذكر منها نظرية الاحتكار الدولي وتبعية المورد...الخ.

3- تواجه الشراكة الاورومتوسطية مجموعة من التحديات والتي تتمثل في تحديات سياسية وأمنية وأبرزها هشاشة الأنظمة السياسية وتحديات على المستوى النظام الإقليمي العربي إضافة إلى تحديات اقتصادية وبشرية وأبرزها التباين الشديد في النمو بين صفتي الجنوب وأخيرا تحديات اجتماعية وثقافية والتي تمثلت في التشغيل والحقوق الاجتماعية إضافة إلى الحوار والثقافات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثاً، حيث نجد انه ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي ركزت في بداية الأمر على جانب النمو الاقتصادي ثم تطور المفهوم في ظل الخبرات المكتسبة وتعددت المفاهيم بتعدد الباحثين والعلماء حول هذا المصطلح الذي لا يزال يخفى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

لقد اعتمدت التنمية الاقتصادية على مجموعة من الاستراتيجيات التي تعبر عن فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة والمسطرة لها والرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية، فعملية التنمية تقتصر على الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات ذلك انه بدون إرادة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة، وهذا ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالتنمية .

تتم عملية تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المصادر التي تقسم بدورها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، كما تواجه هذه العملية مجموعة من العقبات التي تقف عائق أمامها من بينها العقبات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، إضافة إلى العقبات الخارجية .

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، محاولين الإلمام بموضوع التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وعقباتها .

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعوبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي، وذلك من خلال المراحل المختلفة التي مرت بها من مفهوم يعتمد على معدل النمو الاقتصادي إلى مفهوم أكثر شمولاً

وللتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لأنها تعتبر السبيل الوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي، والهدف منها تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية لها أبعاد مختلفة .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية .

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما سمي بالعملية التنمية، وتبرز أهمية هذا المفهوم في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابهه مع العديد من المفاهيم مثل التخطيط والإنتاج والتقدم⁵³

الفرع الأول: تطور النمو والتنمية الاقتصادية.⁵⁴

من خلال التتبع التاريخي لمفهوم التخلف والتنمية حيث بدأ التركيز أولاً على جانب النمو الاقتصادي حيث عرفت البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات والستينيات أنها بلدان ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن وهناك تعريف آخر للتنمية من قبل الدول المتقدمة على أنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادراً على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بين 7 و8% سنوياً .

وعليه فالتنمية مرادفة للنمو الاقتصادي السريع وهذا ما تناوله كتاب مراحل النمو الاقتصادي للاقتصادي الأمريكي والت روستو في سنة 1909، من خلال أن عملية التنمية تتضمن عدداً من المراحل المتتابعة والتي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها وهي نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة.

⁵³ نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، <http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3276>

2018/03-07

⁵⁴ - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متميز، دراسة في مفهوم التنمية مؤشراتنا، دار الشروق الطبعة 1، 1425-2000 الطبعة الثانية 1422-

2001، ص 12-16

لقد أوضحت الدراسة في الخمسينيات والستينيات عدم صواب مفهوم التنمية الذي اختزل التنمية الى مجرد النمو الاقتصادي السريع والذي بدوره لم يساعد البلدان النامية على تغيير وصفها في النظام الاقتصادي العالمي كما أوضحت خبرة البلدان النامية في أواخر الثمانينات حيث استطاعت أن تحقق تقدماً لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية (عمر الولادة- القراءة والكتابة - متوسط الدخل الفردي)⁵⁵ ومن خلال ذلك تبين التحسن في مستويات معيشية اغلب السكان وذلك من خلال سياسات وإجراءات معتمدة لتحسين توزيع الدخل والثروة لقد ساعدت خبرات الخمسينيات والستينيات على مدخل المفهوم الأوسع للتنمية وإعطاء دور العنصر الاقتصادي في هذا المفهوم بمعنى النمو الاقتصادي .

وبذلك أصبح التمييز بين المفهومين أمراً مألوفاً حيث أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة وهكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة وكافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع بحيث من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا يحدث تنمية لأنه لا تتحقق تنمية حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة

الفرع الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية والنمو من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد ، فالنمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ،دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع والخدمة المقدمة، أما التنمية الاقتصادية تركز على حدوث تغيير هيكل في توزيع الدخل والإنتاج وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا تركز على الكم فقط بل تتعداه إلى النوع .

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.

يعد الاقتصادي شوم بيتز أول من حاول التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية ، فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار ويتمثل في حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية ، والنمو

⁵⁵ إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 17-18

يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي بحيث يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فانه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل الدخل الفردي⁵⁶

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد تعددت المفاهيم للتنمية الاقتصادية، إذ من الصعب إيجاد مفهوم واحد لهذا المصطلح باعتباره موضوع شامل لمختلف الجوانب وعليه تعرف التنمية الاقتصادية من خلال مايلي:

- على أنها مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدرة من الرخاء المادي المناسب لتفتح جوانب الشخصية الإنسانية بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض⁵⁷
- يعرفها رمزي إبراهيم سلامة على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما⁵⁸
- كما تعرف على أنها عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد
- ويعرفها كامل بكري على أنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة⁵⁹

ومن خلال التعاريف السابقة نفرق بين التنمية والنمو من خلال القول أن التنمية هي تحقيق التوازن بين الأنظمة التالية البيئية الاقتصادية الاجتماعية مما يساعد ذلك في عملية النمو والزيادة في كل نظام من الأنظمة دون التأثير على نظام آخر سلبياً وعليه فالتنمية تحقق النمو، ويفرق حمدي الصباحي بين المفهومين بقوله: "النمو يعني استمرار عملية النمو المنشودة وعلاقات الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالم

⁵⁶ د-عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مقدمة التنمية والتخطيط، الجزء الأول، ص 3

⁵⁷ عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، الطبعة 1، 1425-1999، ص 289

⁵⁸ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، 1998، ص 107-108

⁵⁹ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 16

فهذا يتم تلقائياً على العكس التنمية لا تتم تلقائياً لابد من تدخل الدولة⁶⁰ .

الفرع الثالث: مراحل تطور ومفهوم التنمية وأنواعها.⁶¹

لقد تغير مفهوم التنمية عبر مراحل مختلفة أي من مفهوم يعتمد على معدل النمو الاقتصادي إلى مفهوم أكثر شمولاً حيث كانت في البداية التركيز أكثر على النمو الاقتصادي وعليه ظلت التنمية تعني للعديد الزيادة في الدخل الفردي أو زيادة إجمالي الناتج القومي، ومع أهمية الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي في إحداث التنمية هذان العاملان اللذان لا يضمنان العدالة الاجتماعية التي هي من أهم مقوماتها، وعليه فالمفهوم الحديث للتنمية يتطلب إدراج الرفاهية الاقتصادية مع الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وبالتالي يتطلب الحديث عن الجانب السياسي والاجتماعي حتى يدعمها ويكملها وبذلك تم الاهتمام بالتعليم والتدريب والنمو الديمغرافي والتقدم كأسس بنيوية للتعريف الجديد للتنمية وتبلورت هذه الأفكار أكثر عندما أصبح الحديث أكثر عن التنمية البشرية والتي تعرف على أنها تنمية طاقات البشر ورفع معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن من خلال توفير الغذاء والكساء والسكن والتعليم، وهذا ما أدى بالضرورة إلى إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية، كما أصبح من الضروري تواصل التنمية بين الأجيال واشتراط ربط العلاقة بينها وبين الحرية، وبما أن التنمية ليست ثابتة بل هي متغيرة بحيث هناك خيارات يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان وابعاد من ذلك فيمكن الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة التي تتمثل في العدالة وتوزيع الثروة والاستدامة بمعنى التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد.

وعليه يمكن القول أن مفهوم التنمية قد مر بأربعة مراحل الأولى تم التركيز فيها على النمو الاقتصادي والمرحلة الثانية على التنمية البشرية والثالثة على التنمية المستدامة والرابعة على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل .

⁶⁰ حمدي الصباحي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، القاهرة، دار الحداثة، 1983، ص 73

⁶¹ صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، القاهرة، 1969، ص 240

الفرع الرابع: أنواع التنمية الاقتصادية .

من خلال المراحل التي مرت بها التنمية فهناك تم تحديد أنواع التنمية والتي تشمل مختلف الفروع السياسية والاجتماعية والبشرية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والأنواع الأخرى التي سوف أتطرق إليها الآن .

أولا: التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة نصيب الفرد منه ⁶².

ثانيا: التنمية الاجتماعية.⁶³

التنمية الاجتماعية تعبر عن عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم

ثالثا: التنمية الإدارية.⁶⁴

التنمية الإدارية فهي تعبر عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تعبر بذلك تطوير الجانب الإداري والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحقيق تنمية شاملة

رابعا: التنمية السياسية.⁶⁵

التنمية السياسية تشكل نوع من أنواع التنمية فهي تشكل في مجملها دعائم كل عمل تنموي سياسي، وتهدف إلى تغيير البناء السياسي للمجتمع من اجل تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ذو سمات وخصائص متقدمة .

⁶²مدحت محمد العقاد. مقدمة في التنمية و التخطيط. دار النهضة العربية بيروت 1980.ص19

⁶³ حسين عبد الحميد، احمد رشوان، التنمية اجتماعيا ،ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا،إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2009،ص 07

⁶⁴ احمد رشيد، إدارة التنمية والتنمية الإدارية ، الطبعة الأولى،دار الشروق، المملكة العربية، 1979،ص 8

⁶⁵ السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الأزاطية،2002،ص 13

خامسا: التنمية البشرية.⁶⁶

فالتنمية البشرية تشمل تنمية المهارات و القدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة ، إضافة إلى أنها تشكل نطاق أوسع واشمل حيث يشمل العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية .

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها.

تبرز أهمية التنمية في تعدد أبعادها ومستوياتها ، وتشابكها مع العديد من المفاهيم الأخرى، كونها تحقق التقدم بين الشعوب والدول، كما أن للتنمية أهداف جوهرية أساسية ومشتركة تسعى إليها معظم الدول ، وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى ، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية .

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية .

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة ،كونها الطريق والسبيل الوحيد للتخلص من التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاه والتقدم بين الشعوب والدول، حيث تبرز أهميتها من خلال مايلي:⁶⁷

- أداة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة ولتحقيق ذلك يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير نحو الدول المتقدمة .
- أداة للاستقلال السياسي بحيث لا يمكن تحقيق الاستقلال السياسي، بدون التخلص من التنمية ،وذلك من خلال التنمية بإحداث تغيير على الهيكل الاقتصادي للدولة من اجل تحقيق تنمية حقيقية والاعتماد على الذات من خلال استغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا .
- للتنمية الاقتصادية أهمية من خلال تقليل البطالة وتوفير فرص العمل للشباب كما تساهم في توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي لهم، فالسياحة مثلا في دولة ما تؤدي إلى جلب فرص العمل على مستوى هذا القطاع.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحسين العلاقات من الدول وتسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي لها، بحيث عندما يزداد الإنتاج وتتوفر الفوائض وتتجح الدولة في تصريفه بشكل جيد

⁶⁶ حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سبق ذكره، ص 73

⁶⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003،ص 16

، سيساهم ذلك في تحسين وضعية ميزان المدفوعات ويتم تسديد الديون للدولة وبالتالي له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية .

يتمثل الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة وينبثق من الهدف العام مجموعة من النقاط تتلخص فيما يلي: ⁶⁸

- إشباع الحاجات الأساسية وتعني توفير الحاجات الأساسية من مأكّل ومشرب ومسكن وعمل يضمن به قوت يومه، حتى يتمكن من التفكير والتميز.

- زيادة الدخل القومي حيث يعتبر من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة من أجل القيام بعملية ، التنمية والقضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع معدل النمو الديمغرافي ولهذا لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليل من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي ، الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة نجد منها الزيادة في معدل النمو السكاني، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق نسبة أعلى في الدخل القومي . ⁶⁹

- رفع مستوى المعيشة حيث يتعذر على الدول المتخلفة تلبية الضروريات المادية للحياة أمام الزيادة في النمو السكاني ، بحيث كلما كان الدخل مرتفع إنما يدل على ارتفاع وتحسين في مستوى المعيشة الذي له دور كبير في تحقيق التنمية وذلك من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخل من خلال المساواة في التوزيع .

- تقليل التفاوت في الدخل والثروات حيث يعتبر هدف اجتماعي وذلك بسبب وجود باقتين مختلفتين في المجتمع، فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة والتي تعرف بطبقة الأغنياء ، بينما لا تحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف وعلى طبقة الفقراء وهذا الاختلاف يدل على عدم وجود عدالة اجتماعية ، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد اطر مؤسسية وسياسية تعمل على تحقيق العدالة ، كما تهدف التنمية إلى تقليل التفاوت التكنولوجي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الاستثمار .

⁶⁸ رمزي علي إبراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص113

⁶⁹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ،جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51

وعليه تتمثل الأهداف الجوهرية للتنمية من خلال إشباع الحاجات الأساسية من مأكلاً ومشرباً ومسكناً والعلاج، والحماية من الأزمات والعقوبات الاقتصادية والأخطار المختلفة ورفع مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة الدخل وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا بالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للمجتمع، كذلك توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية وليس في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.⁷⁰

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية وأبعادها.

تحتوي التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر الهامة والتي بدورها تحدد مجموعة من الأبعاد المختلفة، فهي عملية تغيير مقصودة ومنهجية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع .

الفرع الأول: عناصر التنمية الاقتصادية.

تحتوي التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر أهمها:⁷¹

- الشمولية: فالتنمية عملية شاملة لا تنطوي على الجانب الاقتصادي فقط .بل تتعداه إلى الجوانب الأخرى الثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية، وبذلك تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل ولتأكيد شمولية التنمية يذهب شومبيتر إلى أن التنمية تتصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود، لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن التوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغيير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار .

- التنمية عملية طويلة الأجل وذلك من خلال الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية تنتصف بالاستمرارية والديمومة.

⁷⁰ رمزي على إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 113

⁷¹ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281

- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أن عملية التنمية تعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع ، وبذلك يستطيع المجتمع أن يحقق حاجياته الأساسية وبهذا فالتنمية تتطلب تحسين في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.⁷²

4- ضرورة تحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا يضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة .

5- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات ، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع و خاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية .

الفرع الثاني : أبعاد التنمية الاقتصادية.

إن مفهوم التنمية يراعي مجموعة من الأبعاد :⁷³

- 1- تحقيق التنمية قدرا اكبر من العدالة الاجتماعية.
- 2 -تحقيق التوازن بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
- 3- تعتمد عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع .
- 4- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- 5- تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجديد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

⁷² جيمس جوا تيني وريتشارد ستروب ،الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987،

ص668.

⁷³ محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتب ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، الطبعة

الأولى، ص43.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

تعرف الإستراتيجية على أنها مجموعة من العناصر والمركبات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا النهج والذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية، وتحديد الإستراتيجية العامة للدولة أمر ضروري لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، وعليه سوف نحاول استعراض أهم الاستراتيجيات التي صارت فيها الدول النامية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح .

إن كثير من الدول تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا ما يدفعها إلى النظر في سياساتها الاقتصادية بصفة عامة والنقدية وقطاع التجارة الخارجية بصفة عامة، حيث أن للسياسة النقدية اثر فعال في المتغيرات الاقتصادية، أما السياسة الخاصة بقطاع التجارة تتميز باهتمام خاص للسياسات المؤثرة كسعر الصرف وفي هذا السياق سوف نستعرض الإستراتيجية النقدية للتنمية الاقتصادية إضافة إلى الاقتصاد المفتوح .

الفرع الأول: الإستراتيجية النقدية للتنمية الاقتصادية.⁷⁴

تتميز هذه الإستراتيجية بتركيزها على زيادة كفاءة مؤشرات السوق كدليل على التحسين في توزيع الموارد، وعلميا هذه الإستراتيجية تقدم أثناء فترة الأزمات عندما يكون الاستقرار الاقتصادي وتعديل الموازين المقلوقة له أسبقية عالية وتكون المقاييس المتعاقبة لتحسن الأسعار النسبية والتي يصاحبها عادة مقاييس تتحكم بمعدل الزيادة العامة والأسعار لذلك يكون التركيز على السياسة النقدية والمالية وعلى الإصلاحات المالية، ولهذا السبب يطلق عليها إستراتيجية التنمية النقدية.

الإستراتيجية النقدية تهتم بالقضايا الاقتصادية المتناهية الصفر وأبعاد الاضطراب والحصول على الأعداد المناسبة للأسعار النسبية والتي تسمح بالنمو الطويل الأمد والكفاء.

⁷⁴ - زرقين عبود، - جباري شوقي ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، الواقع والتحديات مداخلة مشتركة بعنوان ، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم الجارية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،الجزائر ،ص 8.

والعنصر الأساسي في هذه الإستراتيجية هو السماح لقطاع العمل الخاص بالمزيد من الحرية ويصبح هذا القطاع مركز اهتمام وتركيز التنمية الاقتصادية ويصبح القطاع الحركي هو المسؤول عن توليد روابط خلفية وأمامية في الاقتصاد ككل .

إن الهدف من إستراتيجية التنمية النقدية هو تثبيت الاقتصاد وتحسين توزيع الثروات والموارد وزيادة المخرجات والدخل ، ثم تحقيق معدلات أعلى من المدخرات واستخدام أكثر كفاءة لرأس المال لغرض رفع معدل النمو في الإنتاج كما أنها غير متداخلة من الناحية المعنوية وان مقاييس تغيير التوزيع الذي يحدد السوق للدخل مرفوضة اعتمادا على أساس الاقتصاد مثل هذا التدخل يؤدي في النهاية إلى الإضرار وعدم الكفاية والتي تضر الفقراء.⁷⁵

الفرع الثاني: الاقتصاد المفتوح.⁷⁶

تولى هذه الإستراتيجية اهتمامها للسياسات المؤثرة مباشرة على قطاع التجارة الخارجية (سياسة معدل الصرف، القوانين الجمركية، السياسات المنظمة للاستثمار الخارجي، السياسات الرامية على الاستغلال المحلي للفوائد والأرباح

حيث يكون أكثر التصدير على النمو من خلال العلاقة كمساهمة حصة الصادرات في الطلب الكلي ولا يمكن قياسها بدقة على هذا الأساس فمثلا حصة أو نسبة الصادرات في الناتج الإجمالي الخام في الهند و الولايات المتحدة ضعيفة نسبيا، ولكنه معروف أن الهند اقتصادها نصف مغلق بينما الولايات المتحدة اقتصادها مفتوح .ومن جهة أخرى نجد مثلا هذه الحصة مرتفعة نسبيا في الجامايك وساحل العاج مع كون الإستراتيجية التنموية للجاميك لا تهدف إلى تشجيع الصادرات.

وبصفة عامة فهذه الحصة تكون ضعيفة في البلدان الكبيرة و مرتفعة في البلدان الصغيرة في إطار اقتصاد مفتوح وعليه فإنها ليست دلالة قوية على شكل الإستراتيجية التنموية المطبقة.

إن الجانب التجاري لاقتصاد مفتوح مرجعه الأصلي السياسة والإستراتيجية التنموية للبلد لا تشكيلة الطلب وعليه تتلخص آثار التصدير على النمو في النقاط التالية:

⁷⁵ زرقين عبود، جباري شوقي، المرجع السابق، ص 9

⁷⁶ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تطبيقية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية الفرع التخطيط، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 21-23

- ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات .

-ومن آثار التجارة الخارجية حقن الأسعار النسبية للصادرات والمواد البديلة المصنوعة في البلد نفسه، كما لها آثار كذلك على توزيع الدخل.

أما بالنسبة للاقتصاد المفتوح يقتضي بالضرورة الحركة الحرة لعوامل الإنتاج مما يؤثر على النمو وزيادة الإنتاج في العالم الثالث كما يساهم في رفع مستويات الإنتاج وتنشيط نمو المداخل وعليه فالتجارة تلعب دور المحرك القومي للنمو وذلك من خلال الدخل الحقيقية في كل البلدان، وفي تقليص الفارق بين البلدان الغنية والفقيرة حيث أن البلدان التي تساهم في التجارة الدولية تكون أكثر رفاهية من الناحية المادية مقارنة بوضعيتها لو أنها حصرت نفسها في إطار اقتصاد مغلق.

إن الاقتصاد المفتوح يتميز بحواجز تجارية ضعيفة وأسواق مالية مفتوحة وأسواق خاصة، أما الاقتصاد المغلق فيكون عكس ذلك، بحيث يرون أن التفتح مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو اقتصادي سريع⁷⁷

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المعتمدة على التصنيع .

يعرف التصنيع على انه عملية التطور الاقتصادي للبلد تجد فيه حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروع، وتجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة وتكنولوجيا معاصرة، يلعب فيها قطاع الصناعات دورا فعالا لإنتاج وسائل الإنتاج وبيع الاستهلاك، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يعد التصنيع أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن.⁷⁸

أولا : إستراتيجية النمو المتوازن .

تعتبر من بين نظريات التنمية الاقتصادية التي تلقى اهتماما واسعا من قبل المفكرين الاقتصاديين والقائمين على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية وتتصل هذه النظرية على ضرورة تحقيق دفعة قوية للاقتصاد، متنوعة بنمو متوازن لكافة القطاعات الاقتصادية خاصة المنتجة، وترى أن التنمية ليست بحاجة إلى التدرج

⁷⁷ زرنوح ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 25

⁷⁸ عدنان كركور، التنمية الاقتصادية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها، الجزائر، 1981، ص 29

عند تحقيقها، بل بحاجة إلى مجموعة من الدفعات في جميع ميادين الاقتصاد لينتج عنها دفعة واحدة قوية، للتغلب على الركود الاقتصادي القائم في البلدان النامية ومن أجل تخليص هذا العنف غير المتوازن ومن الضروري تحقيق الدفعة الأولى القوية، أي توظيف رؤوس الأموال في وقت واحد في عدد كبير من ميادين الصناعة في البلد النامي، وإلحاق رأس المال بالدائرة الواسعة لميادين الصناعة ذات العلاقة بالمبادلة، وفي نفس الوقت فإن نمو الإنتاج يستدعي زيادة الطلب واتساع السوق الداخلي. وهذا يعني أن المجال الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو الصناعة فالدفعة القوية تركز على القطاعات المنتجة خاصة منها الصناعة التي يجب أن يوسع نطاقها ولا تقتصر على صناعة وفرع معين، وعلى أساس تعدد حاجات ورغبات الإنسان ينبغي إنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة دون التركيز على سلعة واحدة بالذات. وعليه يجب إقامة فروع إنتاجية لمختلف الصناعات الإنتاجية المرتبطة بحاجات التنمية دون ترك فراغ قد يؤدي إلى اختلالها، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية في البلدان النامية عامة والمغربية خاصة، لكنها غير مستحيلة في ظل تحقيق شروط معينة، وإلا هناك بديل آخر يتمثل في النمو غير المتوازن .

ثانياً: إستراتيجية النمو غير المتوازن.⁷⁹

حيث تركز هذه الإستراتيجية على بعض الصناعات أو المشاريع الرائدة التي من شأنها الاستثمار فيها أن يشجع على الاستثمار في القطاعات الأخرى نتيجة استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية التي تتوفر من صناعات أخرى، حيث أن هذه الإستراتيجية ملائمة للدول النامية والتركيز على الدفعة القوية التي تتمثل في برنامج استثماري كبير وتحقيق النمو الذاتي، ولكن نتيجة لظروف وطبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية فإنها لا تستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ولهذا فاتباع هذا الأسلوب الذي يتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة في الاقتصاد من طرف الدول النامية لافتقارها للموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع القطاعات وان هذه الإستراتيجية قياسية لاقتصاد عصري متقدم وتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات ووضع أهداف وخطط تنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولويتها .

⁷⁹ محمد قاسم القريوني، واقع نظريات التنمية الضريبية وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة جامعة عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز النشر

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعة بقصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية وكان التوجه لمثل هذه الإستراتيجية يكمن في تعاضم العجز التجاري في الدول النامية ، الناجم عن الحق أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً.⁸⁰

ويترتب على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات آثار تتمثل في:⁸¹

- أدت إلى تحفيز الطلب الداخلي فقط دون أن تتجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف رأس المال .
- ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال، وتثديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية وعدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة والذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج.
- تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية.
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانينات، حيث شكلت أزمة عالمية أقيمت كثيرا من الدول عن المعنى في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية.
- لجوء الدول إلى صندوق النقد الدولي لاتخاذ حلول للخروج من الأزمة الاقتصادية .
- الفشل في إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت بالعكس مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى من مواد أولية، وقطاع غيار التجهيزات ... الخ

⁸⁰ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 2005، ص35-38

⁸¹ محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص47-52

الفرع الثالث: إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير.⁸²

هدف هذه الإستراتيجية هو التطلع نحو الخارج بمعنى أن التجارة الخارجية التي يدعمها الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ينظر إليها على أنها القطاع الذي يقود عملية التنمية أو محركها و بالنسبة إلى الدول الصغيرة بشكل خاص ففي السوق العالمي يمثل مصدرا للطلب على المستوردات ذات المرونة و لذلك فالضغوط التي تفرضها السوق المحلية الصغيرة قد يتم القضاء عليها عن طريق التصدير وعليه فالاستراتيجيات المرتكزة على التصدير تسعى إلى استغلال ميزة الدولة العالمية وبهذه الطريقة تحقق انتقاعا جيدا من الموارد إن الضغط المستمر للتنافس الدولي يقدم حافزا قويا للمنتجين للإبقاء على الكلفة المنخفضة الاستخدام كفاءة العاملين رأس المال الابتكار تحسين المقاييس النوعية والإبقاء على معدلات عالية من الاستثمار هذه المؤثرات يعتقد أنها من غير المحتمل أن تلتزم بقطاعات التصدير لكنها ستتنتشر بكل تأكيد في كل الاقتصاد و توفر حافزا قويا للتنمية بأكملها.

إن إستراتيجية تنمية الصادرات تتطلب دورا واضحا من قبل الدولة في عملية التنمية من خلال الدور النشط في المواد وخصوصا في المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على تصدير وتحسين هذه الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات هذه الإستراتيجية تركز على التصدير من خلال اعتمادها في حجمها ومبرراتها على نظرية المقارنة التكاليف وليس على التناقض المالي مثلما في الميزانيات وخلافها أو التصنيع أو زيادة العائدات في الاقتصاد أو تفضيل الغداء كما يجب على الدولة أن تزيل الاضطراب و التي قدمت على أنها نتيجة للأنظمة التجارية السابقة المتطلعة للداخل و خصوصا الصناعات البديلة للاستيراد و عليه فمهمتها تصحيح سعر الصرف و معدلات الفائدة ومعدلات الأجور .

إن التوزيع الدخل في الإستراتيجية التي تعتمد على التصدير يعتمد جزئيا علي تركيبة البضائع المصدرة و النظريات الاقتصادية وعليه ستوفر فرصا لليد العاملة في الوظائف وبذلك يكون لها تأثير مباشر ايجابي على تخفيض حدة الفقر وعدم المساواة و بذلك ستشكل الاعارات و التاجيرات مصدر أرباح للجهات الخاصة أو العامة ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية هي دول النمر الآسيوية وهي هونغ كونغ و سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية و التي تخصصت في تصدير البضائع المصنعة.

⁸² زرقين عبود. جباري شوقي مرجع السابق ص 12 13-

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة.

يعتبر قطاع الزراعة كأحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم وله دور مهم في تحقيق ذلك حيث تعتبر الزراعة مصدر لرزق غالبية السكان كما لها أهداف كثيرة في تنمية الزراعة مما تعود بالنفع في مختلف القطاعات الأخرى.

الفرع الأول: أهداف التنمية الزراعية.⁸³

تركز هذه الإستراتيجية على النمو الزراعي و معدلاته و الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية هو زيادة عرض المنتجات الزراعية الغذائية وهذا يبقي تكلفة القوة العاملة منخفضة مما سيرفع المستوى العام للأرباح وبذلك يشجع الادخار و الاستثمار ثم النمو بأكمله أما الهدف الثانوي هو مساعدة الصناعة المباشرة عن طريق توفير مواد الخام للصناعات مثل النسيج والسلع الغذائية فهذه الصناعات تحتاج إلى تركيز يد العاملة أكثر من صناعات إحلال الواردات التي سيتم تبنيها كإستراتيجية التصنيع وهذا يوفر فرص العمل اكبر في المناطق الريفية .

ففي الريف يعتبر التغيير الفني و التقني المفتاح نحو تحقيق النمو الزراعي ولهذا السبب فانه يطلق على هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية الثورة الزراعية الخضراء" وإذا كان لابد من التركيز على التغييرات التعليمية والثقافية أو إصلاح الأراضي و تحرك السكان الريفيين فانه لابد من التركيز أكثر على التحسين النوعي و الاستخدام الأكبر للأسمدة و المعدات الحديثة الأخرى و الاستثمار في الري والنقل والطاقة والبحوث الفنية وتحسين الخدمات الأخرى التي لا علاقة لها بالزراعة بسبب المخرجات الزراعية الأعلى و التشغيل الأكبر في الأنشطة الريفية الغير زراعية وفي صناعات المدينة بسبب المرونة العالية للدخل بالنسبة للطلب على المواد الغير غذائية للاستهلاك وأجور حقيقية أعلى بسبب التركيز العالي للقوة العاملة في هذه الإستراتيجية ثم توزيع أكثر عدلا و مساواة للدخل وعليه فإستراتيجية التنمية الزراعية ينظر إليها من قبل مناصريها على أنها تتبنى وترعى تنمية شاملة سريعة تسعى إلى تحقيق مستوى الفقر و المساواة بين الدخول .

⁸³ انتونيو كرم . اقتصاديات التحلق والتنمية . القاهرة..مكتبة ضار الثقافة للنشر والتوزيع .1993ص210

الفرع الثاني : أهمية التنمية الزراعية⁸⁴

للتنمية الزراعية دور مهم في التنمية الاقتصادية في العالم المتقدم وازداد أكثر في البلدان النامية لسيادة المشكلات الغذائية و يمكن معالجة أهميتها من خلال

أولاً :توفير الاحتياجات الغذائية

أخذت الاحتياجات الغذائية نشاطا كبير من اهتمام السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية وذلك من خلال النمو السكاني التي تتميز بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة بالإضافة إلى الارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك الغذاء وعلى الرغم من تعدد الاحتياجات الغذائية للفرد في الدول النامية وتتنوع الطبيعة الاستخدامية للسلع الغذائية فان النمط الغذائي يميل إلى السلع ذات التركيب الكربوهيدراتي كالحبوب مقارنة بالاعدية ذات التركيب البروتيني وهذا يعني أهمية الاعتماد على التنمية الزراعية لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي وإحلال الموارد الزراعية .

ثانيا : توفير الموارد النقدية .

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية لان السلع الزراعية تمثل مصدرا رئيسا في توفير النقد الأجنبي .

ثالثا : القطاع الزراعي سوق للسلع الزراعية .

يمكن للقطاع الزراعي أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات اللزراعية لان النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الاستهلاكية على حد سواء إضافة إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللزراعية و بذلك يرتبط نمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى.

⁸⁴ سالم توفيق النجفي . محمد صالح تركي القريشي . مقدمة في اقتصاديات التنمية . مديرية دار الكتب .العراق 1988.ص 135-138

الفرع الثالث: الثورة الخضراء.⁸⁵

تؤدي الزراعة دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي و النمو الاقتصادي و توفير العملة الصعبة و روابطها المختلفة مع بقية القطاعات و عليه يكمن دور الزراعة من خلال مايلي :

1. يساهم القطاع الزراعي في توفير الغذاء الذي يعد احد المشاكل الأساسية بشكل كبير في الدول النامية لأنه يستنزف الكثير من مواردها .
2. يؤدي دور الزراعة في توفير مواد الخام و توفير فرص العمل حيث يتميز القطاع الزراعي بعلاقته مع القطاعات الأخرى فكثير من الفروع الصناعية التحويلية تعتمد على المواد الأولية للزراعة و يحتاج الإنتاج الزراعي إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي .
3. تحقيق الأمن الغذائي إذ تواجه الدول احتياجات غذائية متزايدة مقابل قصور في الإنتاج المحلي.⁸⁶
4. تساهم الزراعة في الناتج الوطني التي تعتبر من بين المؤشرات التي توضح مدى التقدم الاقتصادي و يتشكل الدخل الوطني بمدى مساهمة مجموعة من القطاعات و الذي يعد القطاع الزراعي المساهم الأكبر وازدياد مساهمته تزيد من مقدرة المجتمع على الادخار وبالتالي التمويل اللازم للاستثمار .
5. يساهم القطاع الزراعي في توفير الموارد النقدية و العملة الصعبة وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية والتي تحتاج إلى استثمارات يتم تمويلها بالموارد النقدية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و عقباتها .

تتطلب عملية التنمية في اي دولة وجود مصادر تمويل كافية تنقسم هذه المصادر إلى مصادر تمويل خارجية وأخرى داخلية بحيث تتمثل هذه المصادر الداخلية في الادخار في كافة القطاعات حيث أصبح الادخار في العصر الحديث إحدى الخصائص الأساسية للإنسان و مجتمع هذا العصر وبالتالي أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة والذي بدوره يأخذ شكلين من الادخار الاختياري وأخر إجباري إضافة إلى المصادر الخارجية التي تأتي من مصدر خارج نطاق الوحدات المحلية التي تتمثل في المنح والإعانات الأجنبية الاستثمارات الأجنبية وتعزيز

⁸⁵ عبد الوهاب الأمين. التنمية الاقتصادية. المشكلة والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان الغربية الأردن. دار حافظ للنشر والتوزيع جدة. المملكة

العربية السعودية الطبعة الأولى 2000. ص 175-207

⁸⁶ السيد محمد أسريتي الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. رؤية إسلامية. دار الجامعة الجديدة الإسكندرية. ص 20

حصيلة الصادرات ثم نركز على أهم العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية حيث تواجه التنمية الاقتصادية مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تعرقل قيامها في العالم حيث تتمثل هذه العقبات في العقبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأخرى خارجية.

المطلب الأول : المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

تعني المصادر الداخلية بحث والوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة أو مستغلة جزئياً و تعني بالموارد الاقتصادية و تشمل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية أما التمويل الداخلي يقصد به الموارد النقدية و العينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.⁸⁷

الفرع الأول : الادخار الاختياري.⁸⁸

يعرف الادخار على انه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري و الإنفاق الجاري كما يعرف على انه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز.

و يمكن تقسيم الادخار الاختياري في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

مدخرات القطاع العائلي .⁸⁹

و يشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد و المؤسسات الخاصة وعادة ما يقاس حجم الادخار لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها أي الدخل بعد التسديد الضرائب والإنفاق الخاص على الاستهلاك.

ويشكل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للادخارات المحلية أما في الدول النامية خاصة غير النفطية فإنها تتميز بالانخفاض بالقياس إلى احتياجات ومتطلبات برامج التنمية فهي لا تحقق ادخارات كبيرة وأحيانا سالبة و يعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها انخفاض الدخل الوطني

⁸⁷ عرفات تقي الحسني. التمويل الدولي. مجدلاوي عمان الطبعة الأولى 1999. ص41

⁸⁸ عبد الحميد القاضي. اقتصاديات المالية العامة النظام المالي في الإسلام. مطبعة الرشاد الإسكندرية بدون تاريخ نشر ص371

⁸⁹ محمدية زهران التنمية الاقتصادية. مكتبة عين الشمس. 1982. ص275

وبالتالي انخفاض دخل الفرد ارتفاع الميل للاستهلاك الناتج عن اثر المحاكاة سوء توزيع الدخل وعدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات و عدم استقرار القوة الشرائية للنقود وتواجه بعض البلدان النامية إضافة إلى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات فجانبا كبيرا منها يذهب إلى استثمارات سلبية كالذهب والمعادن النفيسة.

وتشمل مصادر الادخار في القطاع العائلي في :

1. المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية .
2. الأصول السائلة مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم و السندات والشهادات الاستثمارية .
3. الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن والآلات والمعدات .
4. سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة .

أما بالنسبة للعوامل المحددة للمدخرات القطاع العائلي فتتقسم إلى عوامل اقتصادية كحجم الدخل وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك وأخرى ديموغرافية و اجتماعية .

مدخرات قطاع الأعمال.⁹⁰

وهي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي بمعنى كلما زادت أهمية هذا النشاط ازدادت المدخرات والعكس صحيح وعليه فمدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام .

• **مدخرات القطاع الخاص:** تتمثل في الأرباح الغير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا .

• **مدخرات القطاع العام:** تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها وعليه فان مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب الانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لامحالة وربما نشوب بعض الخسائر وعليه فان العوامل التي تحدد حجم المدخرات في هذا القطع تتمثل في :

⁹⁰ عبد النعيم محمد مبارك مبادئ علم الاقتصاد . دار الجامعة 1999 بدون مكان النشر ص589-601

- السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف والسوق أم لاعتبارات أخرى
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم
- سياسة التوظيف والأجور ومستوى الكفاءة الإنتاجية.

الفرع الثاني: الادخار الإجباري .⁹¹

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية بمعنى انه ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم . ويشمل هذا الشيء الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي .

1) الادخار الحكومي.

وهو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون احد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وهذا الفائض قد يكون موجبا إذ زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية وقد يكون سالبا في الحالة العكسية .

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيللة الضرائب بحيث تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد أو كثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيللة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها وتعتمد حصيللة الضرائب على عدة عوامل منها مشكلة التهريب الضريبي شموليتها وكفاءة الأجهزة الضريبية .

وعليه لا بد من تطوير النظام الضريبي واستحداث ضرائب ملائمة ومنع التهريب الضريبي و ترشيد الاتفاق العام والتخلص من العمالة الزائدة ورفع الإنتاجية والتخفيض التدريجي وهذا كله حتى تتمكن الدولة من زيادة الموارد المالية وفاعلية الاتفاق الحكومي .

⁹¹ محمد يونس محمد عبد النعيم محمد مبارك. أساسيات علم الاقتصاد الدار الجامعية الإسكندرية.. 1985 ص448

(2) الادخار الجماعي.⁹²

و يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول البعض الجماعات في المجتمعات بطريقة إجبارية مثل الادخار في أرصدة الصناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها كالخدمات الصحية والتفويضات الاجتماعية وغيرها.

ويتميز هذا النوع من الادخار في أن الأفراد المساهمين في تكوينها يحصلون على مزايا مباشرة في ما يعني أن هذا الادخار يساهم في التنمية الاقتصادية واستقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم ولذلك فإنه يعتبر الادخار أكثر قبولاً لدى الأفراد والهيئات.

(3) التمويل بالتضخم.⁹³

يقصد به بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي ميزانية الرأسمالية للحكومة يترتب عن التمويل التضخمي زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخل النقدية وخلق ادخار مصطنع يستخدم في عمليات التنمية والمشكلة الرئيسية التي تدور حولها عملية استحداث التنمية بالتمويل التضخمي في خلق التكوين الرأسمالي وكفاية متطلبات النمو في التمويل دون ظهور ارتفاعات تضخمية حادة في مستويات الأسعار وبالتالي فمشكلة تمويل التضخمي في الدول النامية تؤثر على الاقتصاد من خلال ارتفاع التكاليف التنمية عن طريق الإضرار بالادخار الاختياري و انخفاض التنمية الخارجية للعملة وبالتالي انخفاض المدخرات وارتفاع الأسعار كما تؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة في ميزان المدفوعات الذي بدوره يؤدي إلى إعاقة الصادرات والتشجيع على الاستيراد إضافة إلى تأثيره على توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت ولمعالجة هذه المشاكل والآثار السلبية تقوم السلطات العامة بسياسات النقش وذلك من خلال الضغط على الإنفاق العام والتقليل من الاتفاق الاستثماري .

وهكذا ينبغي من التقليل من استخدام هذا الأسلوب من أجل تعويض النقص في الادخارات المحلية لأنه من شأنه أن يزيد من مشكلة الادخارات تعقيدا أو هو ما يقود بالتبعية بالاعتماد على التمويل الخارجي.

⁹² عرفات تقي الحسني. مرجع السابق ص 45

⁹³ محمد مبارك حجير السياسات المالية والنقدية بخطط التنمية الاقتصادية. الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة دون سنة النشر. ص 157.202

المطلب الثاني : المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على تلبية احتياجات الاستثمار في الدول أو الحكومات في هذه الدول غير قادرة للرفع من مستوى التنمية الاقتصادية بسبب وجود فجوة ادخار واسعة فان هذه الحكومات والدول تلجا إلى مصادر أخرى لتمويل التنمية الاقتصادية وهي المصادر الخارجية من اجل دعم مصادرها الداخلية.

الفرع الأول :المنح والإعانات الأجنبية .⁹⁴

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية إضافة إلى إعانات تشمل القروض الطويلة اجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات للدول النامية فهي الإعانات حيث تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض فادا كانت معدلات الفائدة مستقرة نسبيا أي لا تتعرض لتقلبات حادة وأدا وجهت تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج فان الدول المقترضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين ولكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة باستمرار إذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة فان هذه العوامل تؤدي حتما إلى ببطء معدل النمو الاقتصادي والى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات (خدمة الدين)⁹⁵

وعليه فان الاقتراض الخارجي قد يؤدي إلى نتائج وخيمة من حيث التنمية الاقتصادية فهو يؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية لذا يجب على الدول المقترضة أن تحسن استخدام القروض التي تحصل عليها حتى تستطيع تدفع ما عليها من التزامات في الوقت الذي تستثمره في عملية التنمية الاقتصادية ومن جهة أخرى يجب على الدول المقترضة والمنظمات الدولية أن تعيد النظر في شروط القروض وذلك بتخفيض الفوائد من ناحية وإعادة جدولة الديون من جهة أخرى .

⁹⁴ سمير محمد عبد العزيز المداخل الحديثة في التمويل التنمية الاقتصادية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1988.ص408

⁹⁵ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية كلية التجارة جامعة الإسكندرية 2003ص314

الفرع الثاني : الاستثمارات الأجنبية .

وتأخذ شكلين وهما الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة⁹⁶

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر .

وهي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لتجنب منها مما يبرز حق الإدارة ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر .

وهي استثمارات في شكل قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من هؤلاء الأجانب.

إسهامات وحوافز الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية .⁹⁷

1- ينقل التكنولوجيا ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج كما انه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

2- يساهم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين ويعمل على زيادة إيرادات الضريبة للبلد المضيف .

3- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية ويساهم في تمويل قطاع التصدير كما حدث في دول جنوب شرق آسيا والصين .

لقد اعتمدت الكثير من الدول على سياسات لجذب الاستثمار فخفضت القيود بشكل كبير وازدادت المحفزات منها :

- حوافز المالية العامة ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي .

⁹⁶ فرع عبد العزيز عزت الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية . جامعة الأزهر القاهرة . 1999 ص 5-20

⁹⁷ محمد مبارك جحير . مرجع السابق . ص 281-283

-حوافز مالية تتضمن توفير التخصصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأس مالية والعملياتية .

-حوافز أخرى والهدف منها دعم الربح للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية كتخصص إعانات للبنية التحتية وتخصيص خدمات (مالية معلوماتية) وتعاملات خاصة بالتمويل الخارجي وأفضلية للسوق .

الفرع الثالث: تعزيز حصيلة الصادرات.

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي⁹⁸ وتتصف صادرات الدول النامية بجمودها وقلة مرونتها بمعنى أن تغيير هيكلها وزيادتها من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى جهد ومال وتخطيط وهذا كله لن يتيسر إلا بعد أجل معين وعلى ذلك لا يمكن للدول النامية بأي حال من الأحوال أن تعتمد على حصيلة صادراتها في تمويل عملياتها⁹⁹.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.

تتشترك غالبية الدول المتخلفة في مواجهة مجموعة من العوائق التي تعترض طريق النمو رغم الاختلاف الأهمية النسبية لمكونات هذه المجموعة من الدولة لأخرى ويمكن تقسيمها إلى عوائق اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخرى خارجية دولية والتي تواجه قيام التنمية الاقتصادية.¹⁰⁰

الفرع الأول : العقبات الاقتصادية(العقبات الداخلية).¹⁰¹

حيث يرى أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من أهمها انخفاض مستوى الدخل والآثار الصحية الناجمة عنه وتعاني كذلك من قلة تكوين رأس المال اللازم للتنمية وانتشار الفقر والمرض والجهل في الدول النامية مما يؤدي إلى ضعف محدودية تكوين رأس المال

⁹⁸ عبد المنعم محمد مبارك .مرجع السابق الذكر ص206

⁹⁹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي أليشي التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياستها. قسم الاقتصاد كلية التجارة .جامعة الإسكندرية 994ص251

¹⁰⁰ سمير محمد عبد العزيز التمويل العام .المدخل الادخاري والضريبي المدخل الإسلامي .المدخل الدولي مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية .الطبعة الثانية 1998.ص303

¹⁰¹ كبداني سيد احمد .اثر نمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان 2012-2013.ص32

في هذه الدول وضيق أسواقها المحلية وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج طرق مباني طاقة... وقلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار إضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في مشكلة السكان حيث أصبحت دول العالم الثالث تعاني من مشكلة الانفجار السكاني .وما ينجم من زيادة الاستهلاك والبطالة إضافة إلى مشكلة الغذاء التي تعاني منها الدولة المتخلفة وكذلك الدائرة المفرغة للفقر حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار مما يعني ضمناً انخفاض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي وبذلك يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية الاقتصادية إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وأثارها الجانبية سواء من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن تم في عملية النمو.

كما تواجه عدم كفاية الهياكل الأساسية في الدول المتخلفة مشكل يعيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب هذه المرافق موارد تمويلية كبيرة وتستغرق زمناً لا ندر فيه هاتمة المرافق عائداً مباشراً.

ومن خلال ما سبق فإن العقبات الاقتصادية للتنمية تتمثل في العناصر التالية: ¹⁰²

- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية .
- وجود الثنائية الاقتصادية الاقتصاد المزدوج قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني في العديد من الدول النامية .
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية .
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق مباني طاقة)
- قلة الادخار إلى جانب الضعف الحافز على الاستثمار.

¹⁰² محمد احمد الدوري التخلف الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .1983.ص58

الفرع الثاني: العقبات السياسية والاجتماعية و الفكرية .

إن الدور الايجابي والنشط للحكومة يعد أساسيا في تشجيع التنمية الاقتصادية ولكن هذا الدور يتوقف على إمكانية الحكومة وقدرتها على ذلك ويمكن أن نحدد بعض الجوانب التي تدخل فيها الدولة كما يلي: ¹⁰³

- **الاستقرار السياسي:** حيث يعتبر عاملا قويا في عملية التنمية الاقتصادية وعدم توافره يشكل عائقا أمامها وبالتالي يفترض على الحكومة أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة ولا يتم ذلك في غياب الاستقرار السياسي وعلى الحكومة أن توفر البيئة السياسية لإدارة التنمية الاقتصادية.

- **الجوانب الاجتماعية:** فالنتمية الاقتصادية تعالج مشاكل المجتمع فلو أدت إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد فان هذا طبيعي أن يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر يدفع بعجلة النمو إلى الإمام .

- **الإدارة الجيدة:** وذلك من خلال أجهزة الحكومة ذات الكفاءة العالية القادرة على التنسيق والتنظيم والتطوير الإداري للحاق بركب التقدم.

- **نقل التكنولوجيا:** تحتاج إلى نقل التكنولوجيا التي تتلاءم مع طبيعتها و ظروفها حتى لا تتحول هي كذلك إلى عقبة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

- **الجهاز التصديري للدولة:** ومن العوائق كذلك ضعف جهاز التصدير في الدولة وعدم قدرته على خلق العملات الأجنبية اللازمة لضمان مسيرة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة المديونية في العالم الخارجي واعتماد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد أولي أو عدد محدود من المنتجات المصنعة وبالتالي خطط التنمية الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار والتقلب من سنة لأخرى كل هذا يعيق برامج وخطط التنمية الاقتصادية.

- ونظرا لاتساع برامج التنمية وازدياد احتياجاتها التمويلية في الدول النامية ونقص هذه الموارد في الدول النامية اضطرت إلى الاقتراض من الخارج فادت إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية وهذا ما اثر على أداء هذه الاقتصاديات وارتفاع تكاليف خدمات هذه الديون واستنزاف الموارد المحلية التي أدت إلى تراجع برامج التنمية وازدياد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى مشكلة هروب رؤوس الأموال والإنفاق الضخم على الأغراض العسكرية.

¹⁰³ عبد الرحمن الهيتي نوزاد. الوطن العربي والتحديات التنمية في ظل العالم متغير المؤتمر العالمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية عمان الأردن. 2003. ص3

وعليه من بين العقبات السياسية يوجد العامل السياسي لأنه ضروري أمام عملية التنمية الاقتصادية وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.¹⁰⁴

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية فيمكن إدراجها من خلال الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية حيث نجد أن الثروة المادية اقل من حجم السكان وعليه يصعب توفير المتطلبات الأساسية إضافة إلى ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي إضافة إلى عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وانجاز التنمية الاقتصادية وعدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

الفرع الثالث: العقبات التكنولوجية والتنظيمية (الخارجية).

وهي العقبات المرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للدول النامية مع الدول المتقدمة بكافة أشكالها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها وتتمثل في شروط التبادل التجاري كأسعار السلع وتدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق الدولية الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان التجاري في الدول النامية.¹⁰⁵

كما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية التنسيق و التعاون المكثف بين القطاعين اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من اجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة و التكتيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم و التطور وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة و ظروف الدول لان استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية بل سيشكل عقبة أمامها.¹⁰⁶

¹⁰⁴ محمد احمد الدوري .مرجع السابق الذكر ص59

¹⁰⁵ سمير محمد عبد العزيز .مرجع السابق ص303

¹⁰⁶ عبد الرحمن الهيبي توزاد .مرجع السابق .ص3

خاتمة

لقد مرت عملية التنمية الاقتصادية بمراحل متعددة من مفهوم يعتمد على النمو الاقتصادي الى مفهوم أكثر شمولاً وهو التنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحقيق التقدم بين الشعوب و الدول وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لمصادر الثروات و الأساليب المتاحة لها .

تعتبر إستراتيجية التنمية عن فن استخدام الموارد الدولية وإمكانيتها لتحقيق الأهداف العامة المسطرة لها و تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء لعملية نشر القيم الحضارية ومن بين هذه الاستراتيجيات التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية نجد الإستراتيجية النقدية والهدف منها تثبيت الاقتصاد وتحسين توزيع الثروات والموارد وزيادة مخرجات والدخل ورفع معدل النمو في الإنتاج وكذلك إستراتيجية التي تعتمد على الاقتصاد المفتوح والتي تأثر مباشرة على قطاع التجارة الخارجية وإستراتيجية التنمية التي تعتمد على الصناعة من خلال إستراتيجية النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية إضافة إلى إستراتيجية النمو غير متوازن والتي تركز على بعض الصناعات وهي إستراتيجية ملائمة للدول النامية وكذلك إستراتيجية الزراعة التي تعتبر كأحد أهم القطاعات الرئيسية حيث تعتبر الزراعة مصدر رزق لغالبية السكان والهدف الرئيسي لها هو تحقيق زيادة المنتجات الزراعية الغذائية .

كما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة عملية التمويل التي بدورها تعني مجموعة من المصادر الداخلية والتي تتمثل في الادخار الاختياري من خلال المدخرات في كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والادخار الإجباري والذي ينقسم إلى ادخار حكومي والجماعي وادخار بالتضخم أما المصادر الخارجية والتي تتمثل في المنح والإعانات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة .

الفصل الثالث

أثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية

الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

لقد سعت الدول الأوربية إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول المنطقة المتوسطية ومن بينها الجزائر حيث شملت عدة جوانب تجارية ومالية وعلمية وتقنية وكل هذا من خلال مؤتمر برشلونة المنعقد في 1995 الذي كان بمثابة السيناريو الأول القائم على علاقات الثنائية تحت مسمى الشراكة الاورو متوسطية حيث قامت الجزائر بالعديد من المفاوضات مع الاتحاد الأوربي وصولا إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة والذي احتوى على جوانب مختلفة والهدف منها تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون والتبادل الحر وبذلك أثرت الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على التنمية في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادي والمالي والذي يعتبر المحور الرئيسي ولتتبع تطور الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول : الشراكة الاورومتوسطية مع الجزائر.

المبحث الثاني : أثار وتداعيات الشراكة الاورو متوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لآثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول : الشراكة الاورومتوسطية مع الجزائر.

يتناول موضوع العلاقات الأوربية الجزائرية المراحل التي مرت بها من خلال اتفاقية التعاون في 26 افريل 1976 إلى غاية اتفاقية الشراكة سنة 2002 ودخولها حيز التنفيذ سنة 2005 حيث احتوى اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية مثله مثل باقي اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المتوسطية الأخرى إلا انه تضمن ملحقين جديدين تمثلتا في العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ويمكن إجمال هذه الجوانب في جوانب سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية وثقافية يرجع هذا الاتفاق إلى مجموعة من الدوافع والأهداف التي أدت إلى التوقيع عليها ودخولها حيز التنفيذ سنة 2005.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

إن الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية لم تكن وليدة اليوم بل مرت بعدة مراحل حيث قامه الجزائر بالعديد من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وصولا إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة فمرت بمرحلتين الأولى تمثلت في اتفاقية التعاون في 26 افريل 1976 والثانية تمثلت في اتفاقية الشراكة .¹⁰⁷

الفرع الأول :اتفاقية التعاون 26 افريل 1976 .

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على قرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية والمجموعة الأوروبية بطبيعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني ولكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك وفي 26 افريل 1976 وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 .

¹⁰⁷ فيصل مجلوبي التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مجلة الباحث العدد 11

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الفرع الثاني: مرحلة الشراكة .

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث حضت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق وبدأت تسعى دوماً إلى تنشيط العلاقات مع خلال البعثات الدبلوماسية والبرلمانية ورغم قدم العلاقات بين الطرفين ومدى اهتمام الطرق الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الجيو استراتيجي للجزائر فان المفاوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات اقتصادها وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات فيما شدد الطرف الأوروبي عل عدم إمكانية تخصيص اتفاق خاص ومنفرد مع الجزائر الشيء الذي أدى إلى توقف المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998 إلا انه وبعد تعليق دام سنة كاملة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف 1999 وبعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضات عددا من المسائل حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي مكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص ضمن إطار المفاوضات وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع على اتفاق الشراكة وكان ذلك في افريل 2002¹⁰⁸.

¹⁰⁸نوري منير اثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة حسينية بن بو علي . شلف الجزائر 17-18 افريل 2006 ص 868 .

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

جدول رقم (2) يبرز أهم المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها وبين دول المجموعة الأوروبية

السنة	الخطوات
1972	تبني إجراء شراكة موحدة بين رؤساء وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين دول حوض المتوسط
1976	إبرام اتفاقية شراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر وتونس والمغرب
1993	صدور المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار والذي يهدف إلى إرساء المرتكزات الأساسية للانفتاح الاقتصادي
1995	مؤتمر برشلونة والمحاولات الرسمية وإقامة العلاقات بين أطرافه
1996 إلى 1998	استمرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للوصول إلى برنامج ميديا 1 لفرض ترقية ومساعدة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتم الاتفاق بموجب هذه المعاهدة على سبب التمويل المشترك بين اللجنة الأوروبية والحكومة الجزائرية
2001-2002	مؤتمر بروكسل للتوقيع الفصلي على الشراكة الأوروبية الجزائرية مبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات وإقامة منطقة تبادل تجاري حر.
2005	البدء بالتنفيذ الفعلي

المصدر . سناء عبد الكريم الخناق المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة مداخلة مقدمة ضمن الملئقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصادية الجزائري جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 13-14/11/2006 ص 2 .

يتبين من الجدول أن الجزائر اندمجت للشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1972 وكان إبرام أول عقد لها سنة 1976 ثم في سنة 1993 تم إصدار أول مرسوم رئاسي يتعلق بالانفتاح الاقتصادي سنة 1993 ثم بعدها استمرت المفاوضات حتى 1998 إلى أن دخلت حيز التنفيذ 2005 وعليه فالجزائر تعد من بين الدول التي تأخرت نوعا ما في الانضمام إلى اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة .

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

المطلب الثاني: محتوى اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية .

لا تختلف اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها للملفين الجديدين تمثلا في العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين بحيث تضمنت هذه الاتفاقية عدة جوانب مختلفة سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية وثقافية .¹⁰⁹

الفرع الأول : محتوى اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية .

دخل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في الفاتح من افريل 2005 من جهة وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى يضم هذا الاتفاق 110 مواد موزعة على تسعة أبواب تمثلت في الجوانب التالية:¹¹⁰

الباب الأول : يتمثل في الجانب السياسي بين الطرفين وذلك من خلال إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة تحقيق السلم والاستقرار الوطنيين وتقرير مبدأ الحوار السياسي من اجل تحقيق الرقي وامن المنطقة المتوسطية .

الباب الثاني: تناول حرية تنقل السلع و البضائع من اجل إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال 12 سنة طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة وذلك ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ

¹⁰⁹فصل مجلوي مرجع السابق 114

¹¹⁰محمد لحسن علاوي .كريم بوروشة .تفصيل الشراكة الاورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 04

جوان 2016 جامعة ورقلة . جيغل الجزائر ص 36

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

إضافة إلى احتواءه على رزمة التفكيك التدريجي للحوجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها وفي هذا الإطار اتفق الطرفان على ما يلي :¹¹¹

- تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسم ذات الأثر المماثل.¹¹²

- يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر.¹¹³

- يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر.¹¹⁴

والجدول رقم (3) يوضح لنا رزمة تخفيض الحقوق والرسم الجمركية.

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية و الرسوم من الحق القاعدي
2007	%80
2008	%70
2009	%60
2010	%50
2011	%20
2012	يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية

المصدر : المادة رقم 09 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 5 .

¹¹¹ المادة رقم 07 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 15 الاطلاع على المنتجات انظر الملحق رقم (1) ص من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 28.

¹¹² المادة رقم 08 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 05

¹¹³ المادة رقم 09 الفقرة الأولى الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 05 للاطلاع على المنتجات انظر الملحق رقم (2) ص من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005 ص 29-35 ملحق اخر

¹¹⁴ المادة 9 الفقرة الثانية الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005 ص 5 للاطلاع على المنتجات انظر الملحق 3 من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005 ص 36-40

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

-كما جاء في الاتفاقية انه يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير الواردة في الملحقين (1-2) التي يكون منشأها المجموعة عن استيرادها في الجزائر وهذا حسب الرزنامة التالية:

الجدول رقم (4) :يوضح رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي الغير واردتين في الملحقين (01و02)¹¹⁵

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية والرسوم من الحق القاعدي
2007	%90
2008	%80
2009	%70
2010	%60
2011	%50
2012	%40
2013	%30
2014	%20
2015	%10

المصدر : المادة رقم 9 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادر في سنة 2005
ص05-06 2017 يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية

¹¹⁵ للاطلاع على المنتجات انظر الملحق رقم 01 و 02 ص من الجريدة الرسمية .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
العدد 31 الصادر في سنة 2005.ص28-35
انظر الملحق رقم (4) ص يوضح الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي.

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

في حالة ظهور صعوبات بخصوص منتج يمكن للطرفين أن تعيد النظر باتفاق مشترك حيث في سنة 2012 أصدرت وزارة الخارجية بيان يتضمن مراجعة رزمة التفكيك الجمركي والذي نص على أن الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين اتفاق حول مراجعة رزمة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة حيث نصت على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات التي تستوردها الجزائر .

الباب الثالث : يتعلق بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام خاصة بتعزيز الخدمات حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر التزامها في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها .

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة بالاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية والتجارية .

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لها هو منصوص عليه في الاتفاقية وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تمر الاتفاق على تحديد مبادلاتها التجارية وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين .

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين وتنقل الأشخاص مع اتحاد

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والترابي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.¹¹⁶

الباب السابع : ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البني التحتية الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات المولدة لمناصب العمل مع الأحد يعين الاعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون في المجال القانوني والقضائي مكافحة الجريمة المنظمة تبييض الأموال محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسسية العامة والختمية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على مجلس الشراكة يتولى تنفيذ الاتفاق وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.¹¹⁷

ومن خلال ما سبق نستنتج أن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لا تختلف في محتواها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي غير أن ما يميزها أنها جاءت بملحقين جديدين وهما العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه القضايا.¹¹⁸

المطلب الثالث: أهداف ودوافع اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية.

لقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا وهو توقيع أولي وغير نهائي وبعد ذلك تم التوقيع النهائي في 22 افريل 2002 ليدخل بعدها قيد التنفيذ ابتداء من 01 سبتمبر 2005 والذي تضمن عدة محاور في مختلف الجوانب ويرجع هذا الاتفاق إلى مجموعة من الدوافع والأهداف التي أدت إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية .

¹¹⁶ محمد لحسن علاوي . كريم بوروشة. مرجع السابق ص36-37

¹¹⁷ نفس المرجع

¹¹⁸ إكرام مياسي . الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص الجزائري . دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر. 2012. ص214

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الفرع الأول: دوافع عقد اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية .¹¹⁹

1-المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجهها من مديونية خارجية إضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كافية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها.

2-عدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي إلى جانب نفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من عرض الاستثمار في مختلف الميادين .

3-التقارب الاعتماد المتبادل بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء والجزائر واللذين يشتركان في علاقات وروابط مختلفة وذلك رغبة لكلا الطرفين بتوطيد هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة تركز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.

4-الاهتمام لكلا الطرفين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية التي تشكل أساس الشراكة نفسها .

5-الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها من خلال الشراكة قصد تقريب مستوى التنمية الاقتصادية للمجموعة الأوروبية من جهة والجزائر من جهة ثانية كلها دوافع أدت من خلالها الجزائر على توقيع اتفاق الشراكة الاورو متوسطية.

الفرع الثاني: أهداف اتفاق الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية .

هناك مجموعة من الأهداف يشملها اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية ومن بينها :
1-الأوروبيون يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة المجموعة لأوروبية للظفر بمنطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر .

2-البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة .

¹¹⁹ زعباط عبد الحميد . الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري . مجلة شمال إفريقيا . العدد 1 ص 54

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

3-إنشاء منطقة تبادل الحر لانتقال الأشخاص والسلع دون رسوم وضرائب ولا عوائق وحصول الجزائر على المساعدات المالية لتمويل برامج تأهيل وتكوين الاقتصاد من خلال ميديا 1 و2 .

وعليه فالجزائر قد صرحت بخمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:¹²⁰
1-توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينها في جميع المجالات ذات الأهمية .

2-توسيع التبادلات وضمنان تنمية العلاقات الاقتصادية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبدلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال .
3-تشجيع الاندماج المغاربي من خلال المبدلات بينها وبين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها
4-ترقية التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والمالية
5-تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية .

المبحث الثاني : أثار وانعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

لقد انعكست الشراكة الاورو متوسطية على عدة جوانب مختلفة في الجزائر إلا أن الجانب الاقتصادي أخذ الجزء الأكبر و ذلك من خلال تأثير الشراكة الاوروجزائرية التي كان لها أثار ايجابية تعود بالنفع و أخرى سلبية بحيث أن قطاع التجارة طرأت عليه عدة تغيرات على الميزان التجاري في الفترة 2003 إلى 2011 إضافة إلى تأثيرها على الصادرات و الواردات الجزائرية 2003 إلى 2010 كما أثرت على قطاع الصناعة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى تأثير قطاع الاستثمار الأجنبي من خلال تدفقات الاستثمار من دول الاتحاد نحو الجزائر وعليه سنحاول التعرف على أثار الاتفاقية على هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة .

المطلب الأول: اثر الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية .

¹²⁰قطاف ليلي اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية مدخلة مقدمة الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة فرحات عباس . سطيف 13 . 14 . نوفمبر 2006 ص 2-3

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

سنتناول بالدراسة تأثيرات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على التجارة الخارجية من خلال أهم التغييرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال فترة 2003-2011 .

الفرع الأول : الآثار على الميزان التجاري .

نحاول من خلال هذا الجدول أدناه تتبع تطورات الميزان التجاري الجزائري و الوضعية الجديدة لتغطية الصادرات و الواردات بعد دخول اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية حيز التنفيذ.

الجدول رقم (6) يوضح تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة (2003-2011).الوحدة :مليون دولار .

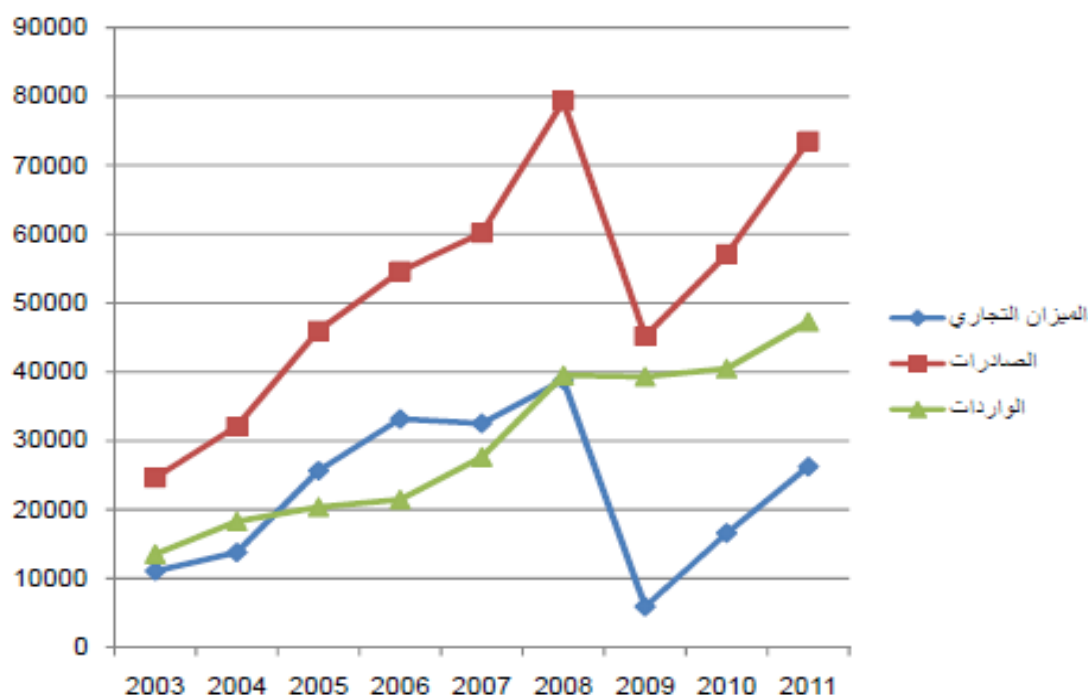
معدل تغطية الواردات	الميزان التجاري	الواردات		الصادرات		البيانات السنوات
		النمو %	القيمة	النمو %	القيمة	
0.81%	11078	-	13534	-	24612	2003
0.75%	13775	35.27%	18308	30.35%	32083	2004
1.25%	25644	11.19%	20357	43.38%	46001	2005
1.54%	33157	5.40%	21457	18.72%	54613	2006
1.17%	32532	28.77%	27631	10.16%	60163	2007
0.98%	39819	42.87%	39479	31.80%	79298	2008
0.15%	5900	-0.47%	39294	-43%	45194	2009
0.40%	16580	03%	40473	26.24%	57053	2010

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

2011	73489	%28.24	47247	%16.73	26242	%0.55
------	-------	--------	-------	--------	-------	-------

المصدر : هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ص 116

الشكل رقم (1) تطور الميزان التجاري للفترة (2003-2011).



المصدر : هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ص 117

ومن خلال تحليلنا للجدول و الشكل يتضح لنا أن الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاريا مستمرا خلال الفترة 2011-2003 ويرجع ذلك لزيادة حصيللة الصادرات النفطية التي تعود بدورها إلى ارتفاع أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل وهي سابقة ستسجل إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية كما نلاحظ أيضا انه منذ سنة 2007 أصبحت معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات . مما أدى إلى تراجع نسبة تغطية الواردات بصفة مستمرة 2009 ففي سنة 2006 سجلت الصادرات زيادة قدرها 8612 مليون دولار إي بمعدل زيادة يقدر ب 18.72% وذلك بقيمة 54613 مليون دولار مقابل 46001 مليون دولار في سنة 2005. في حين

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

ارتفعت قيمة الواردات من 20375 مليون دولار إلى 21456 مليون دولار مسجلة بذلك زيادة بمعدل 5.30% و تحقيق فائض بقدر 33151 مليون دولار ارتفاع نسبة التغطية من 226% إلى 254%.

إما في سنة 2007 فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري إلى 32532 مليون دولار و جاء ذلك نتيجة زيادة الصادرات بمعدل 10.16% مقابل زيادة اكبر في قيمة الواردات بمعدل حوالي 28.78% مما أدى إلى تدهور معدل التغطية إلى 218%.

وفي سنة 2009 حصل انخفاض كبير في قيمة الصادرات متأثرة بتراجع أسعار البترول ما دون 40 مليون دولار للبرميل خلال هذه السنة. نتيجة حدوث الكساد الناجم عن الأزمة المالية الأمريكية . حيث بلغت 45194 مليون دولار بمعدل تراجع يقدر ب 43% وذلك مقابل تراجع محدود في قيمة الواردات التي قدرت ب 39294 مليون دولار. وبمعدل انخفاض لا يتعدى 0.47% مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الى 5900 مليون دولار و تراجع نسبة التغطية إلى 1.15%

اما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 16436 مليون دولار إي بمعدل 28.8% بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 6774 مليون دولار متأثرة بانخفاض قيمة اليورو في أسواق الشرق الأقصى بنسبة 20% مقابل الدولار بين نهاية 2009 ومطلع 2010 في ذروة أزمة الديون السيادية .

وتكون مداخلات الجزائر من الصادرات سيتم تسييرها بالدولار الأمريكي بينما بين تسديد واردتها في لشق الأكبر يكون بالعملة الأوروبية و باعتبار ان الاتحاد الأوربي يحضى بالنصيب الأوفر من الواردات الجزائرية والمرشحة للارتفاع اكثر باكتمال مراحل التدريجية لتطبيق بنود اتفاق الشراكة الاورو جزائرية و بتطبيق حل الالتزامات وهذا يعني ان إي تدهور سعر الصرف الدولار مقابل اليورو سيكون له انعكاسين

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

على الطرف الجزائري يشمل الأول في ارتفاع فاتورة الواردات من الاتحاد الأوربي والثاني تعميق الارتفاع نتيجة للهامش المضاف خلال تسوية عمليات التسديد باليورو¹²¹

الفرع الثاني. الأثر على الصادرات

إن النتائج تعطي صور مشرقة لسنوات ما بعد اتفاق الشراكة الاورو جزائرية إذ بلغ معدل نمو الصادرات سنة 2011 معدل 28.8% في حين بلغ نفس السنة مقارنة بعام 2003 معدل 196.8% وعليه فالتحليل لهيكل هذه الصادرات يبين لنا ذلك .

أولا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة 2003-2010

الجدول رقم (7) التركيبي للصادرات الجزائرية للفترة 2003-2010.

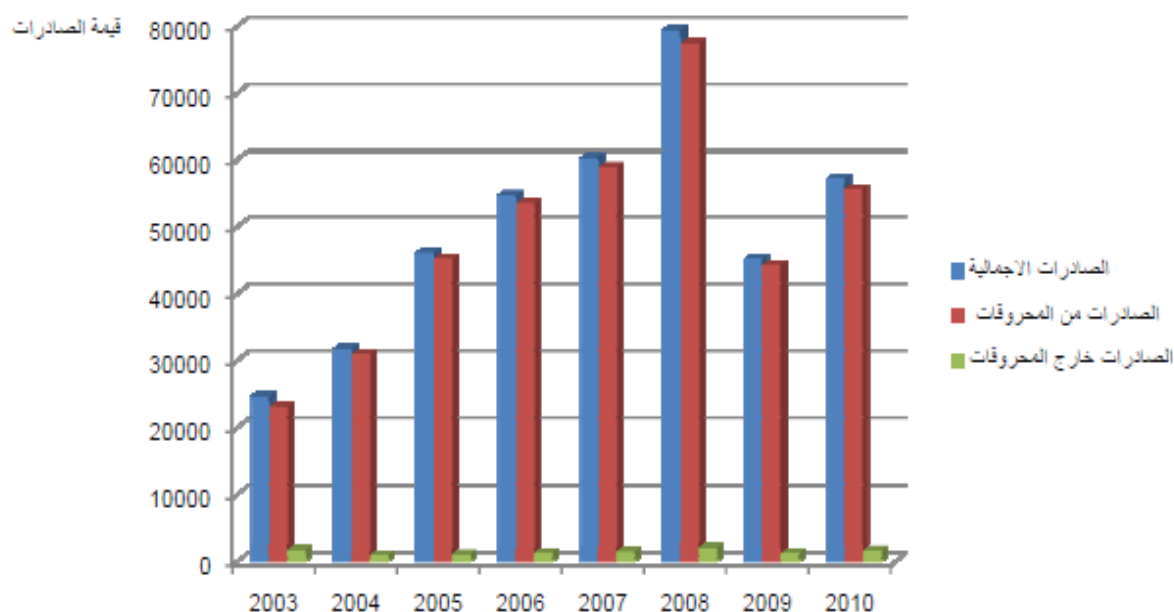
¹²¹ بوصبيح صالح رحمة التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية لدراسة العلاقات السياسية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي. مذكرة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة. 2010-2011 ص 120

2008			2007			2006			2005			2004			2003		السنوات البيان
النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسبة	القيمة	النمو	النسب	القيمة	النمو	النسب	القيمة	النسبة	الفئة	
35.22	0.15	119	20.5	0.15	88	9	0.13	73	3	0.15	67	35.42	0.21	65	0.2	48	الاغذية
31.8	97.56	77361	10.1	97.79	88831	18.5	97.83	53492	45.8	98.03	45094	34.23	97.52	30925	97.27	2303	الطاقة والمحروقات 9
97.6	0.42	334	13.3	0.28	169	45.5	50.36	195	31.37	0.29	134	104	0.32	102	0.20	50	مواد اولية منتجات تامة

39.4	1.75	1384	20	1.65	993	27.2	1.52	828	17.9	1.43	651	8.45	1.74	552	2.07	509	منتجات
00	0.00	1	00			0.00	0.00	1				00	0.00	1	0.00	11	سلع تجهيز زراعية
45.65	0.08	67	4.5	0.08	46	22.12	0.08	44	30.8	0.08	36	73.33	0.16	52	0.12	30	سلع تجهيز صناعية
8.6	0.04	32	18.60	0.06	35	126.3	0.08	43	18.75	0.03	19	54.3	0.05	16	0.14	35	سلع استهلاكية
32.8	100	79298	10.16	100	60.63	18.7	100	54613	45	100	46001	28.85	100	31713	100	2461	المجموع

المصدر ..المركز الوطني للاعلام والاحصائيات.

الشكل رقم 2. الصادرات الجزائرية للفترة 2003-2010



المصدر : هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ص 120

يبين الجدول أعلاه استمرار سيطرة المحروقات على قطاع التصدير في الجزائر بنسبة 98.03% سنة 2005. كما أن صادرات المحروقات في تزايد مستمر خلال هذه الفترة ما عدا سنة 2009. حيث تراجعت بنسبة 43% وراجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول وهذا ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي من المحروقات إلى تراجع صادرات الجزائر من النفط الخام . كما تراجعت المشتقات النفطية الأخرى من سنة 2008 إلى 2009 أما بالنسبة لصادرات الغاز تراجعت هي الأخرى سنة 2009. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد سجلت معدلات نمو محسوسة ما عدا في سنة 2009. بلغت أقصاها في سنة 2008 بمبلغ قيمته 1937 مليون دولار بمعدل نمو 45.42% في حين بلغ لنفس السنة مقارنة بعام 2005. 113.6% وهو ما يؤثر على زيادة إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وتبين من الشكل انه في الآجل القصير والمتوسط من الصعب إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية . ارتكازا على تطوير منتجات جديدة تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية الخاصة منها السوق الأوروبية . وهذا ما تؤكد نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات الإجمالي الصادرات

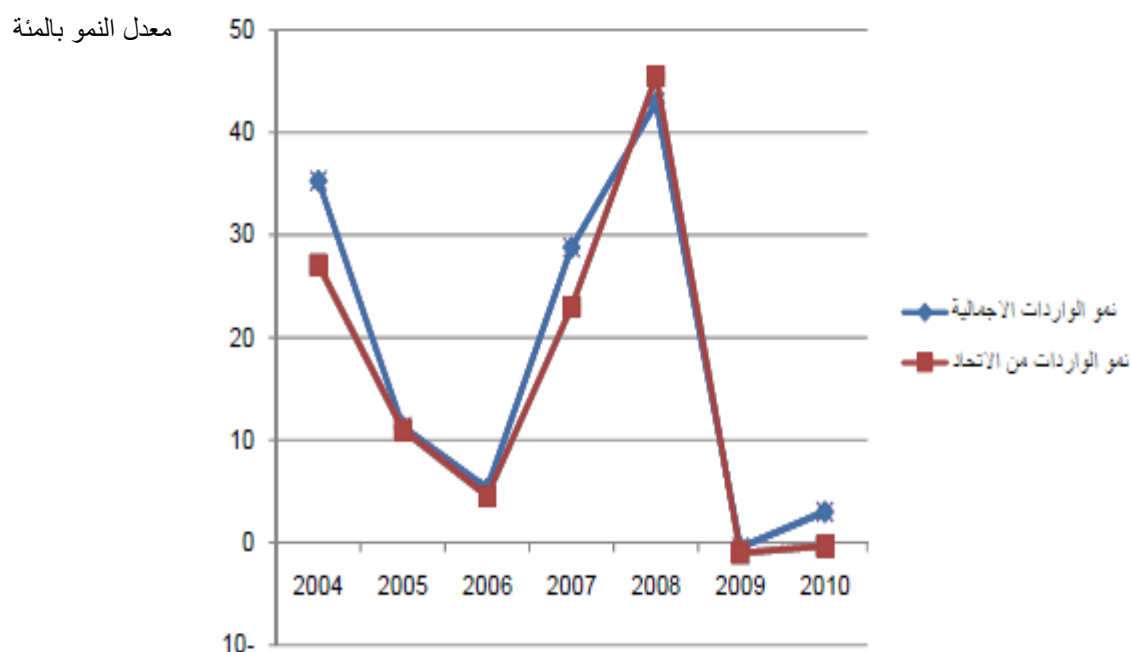
الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الجزائرية . بحيث لم تشكل أي زيادة ملموسة تذكر ولم تتجاوز 2.67 من إجمالي الصادرات والتي سجلت سنة 2010 . أما بخصوص نمو الصادرات فقد شكلت النمو أقصاها بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فكان أعلى معدل نمو سنة 2008 بمعدل 45.42%¹²² وهو ما يبين الشكل الموالي .

الفرع الثالث : الآثار على الواردات

بدخول اتفاق الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ فانه من المتوقع إن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وللتأكد من ذلك سنقوم بالتحليل الآتي

الشكل رقم 03..... نمو الواردات الجزائرية للفترة 2004-2010



المصدر : هويدي عبد الجليل ، انعكاسات الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ص122

¹²² منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. opec التقرير الإحصائي السنوي . الكويت 2010. ص59

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

من خلال الشكل يظهر جليا أن الواردات الإجمالية للجزائر قد معدلات نمو سريعة أكثر من واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي وهو ما يؤشر على انه لم يحدث عملية تحويل للتجارة ظاهرة. ففي حين كان ينتظر من الناحية النظرية ان ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي نتيجة لإلغاء الرسوم على حساب الواردات من الدول الأخرى إلا انه يرغم ارتفاع الواردات الجزائرية فعلا من الاتحاد الأوربي لكن هذا الارتفاع كان نتيجة توسع الجزائر في الاستيراد عموما خلال السنوات المشار إليها

المطلب الثاني..اثر الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على قطاع الصناعة¹²³ .

لقد أثرت الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على المؤسسات الاقتصادية الوطنية بشكل خاص على مؤسسات القطاع الصناعي لأنها المتأثرة الأولى بالشراكة حيث يتميز هذا القطاع بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية وكذلك ضعف القدرة على المنافسة . لذلك سنتعرض إلى اثر هذه الشراكة على مؤسسات القطاع الصناعي ثم الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفرع الأول : الآثار الايجابية والسلبية على القطاع الصناعي الوطني .

أولا : الآثار الايجابية.

1. تنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات .
2. انتعاش القطاعات الاقتصادية الصناعية وتوسيع الأسواق نتيجة انخفاض القيود الجمركية.
3. إعطاء فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها الإمكانيات الاقتصادية و الموارد اللازمة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ويحسن أداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية بوجه الخصوص.
4. زيادة حجم الاستثمارات الأوربية في الجزائر مما يرفع من زيادة تأهيل قطاع الصناعي خاصة علي المدى البعيد فهو القطاع الذي تظهر عليه اثر على المدى البعيد و المتوسط بشكل واضح

¹²³اوشن ليلي .الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع-قانون التعاون الدولي .كلية الحقوق كلية

ثانيا : الآثار السلبية

(1) سيؤدي انخفاض أسعار المنتجات المستوردة الى ازدياد حدة المنافسة علي المؤسسات الوطنية فيؤدي ذلك الى زوال كل مؤسسة بحيث لا تستطيع الصمود أمام المنافسة في القطاعين العام والخاص حيث ان مؤسسات القطاع العام .تكون أكثر عرضة للإفلاس لان حظوظ صمودها ضئيل .

(2) انفتاح السوق الوطني على استيراد سلع مصنعة أكثر تطورا وذات تقنية عالية .مما يؤدي الى تكريس التخلف ولو نسبيا .كما يؤدي هذا الاتفاق دول إقامة صناعة جديدة.¹²⁴

الفرع الثاني. الآثار الايجابية والسلبية على مؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹²⁵

أولا :الآثار الايجابية.

- (1) احتكاك المؤسسات بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتج الاوربي .وذلك من خلال تحسين قدراتها وجودة منتجاتها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.
- (2) السماح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوربية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية.
- (3) الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- (4) زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة وذلك من خلال تحسين الخدمات وتوفير الجو المناسب للعمل.
- (5) فتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري تتميز بقدرة شرائية عالية على عكس السوق الوطنية.
- (6) الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطة و النصف مصنعة التي تعتبر مداخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة المتوسطة الوطنية .
- (7) تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى التسيير في المؤسسات وذلك من خلال الاستفادة من إدماج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال.

¹²⁴أوشن ليلي .مرجع السابق ص98

¹²⁵جودي حنان .عقال اليأس .تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المتطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة جامعة تبسه 2012

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

ثانيا: الآثار السلبية¹²⁶

- 1- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة
- 2- دخول المنتجات الاجنبية للسوق الجزائرية باقل تكلفة واحسن جودة وهذا مايجذب المستهلك الجزائري اليها وبالتالي فقدان الثقة في المنتجات المحلية مهما كانت جودتها
- 3-ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية .
- 4-كذلك الاثار عل التوازنات الاقتصادية كافيها في ميزات العمليات التجارية اضافة الى ارتفاع في اليحز العمومي كل هذه

تدفع الجزائر الى القيام ببعض الاصلاحات الهيكلية التي تمر الى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث ..الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد شغل الاستثمار حيزا مهما في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وعليه سوق تسلط الضوء على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من دول الاتحاد الاوروبي نحو الجزائر

الفرع الأول ..الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 08 الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008
الداخل	1081	1795	1662	2646
الخارج	57	35	295	318

Source :(IDC)investissement développement conseil SA(IDC) ,évaluation de L'état d'exécution de l'accord d'Association Algérie –UE. Rapport final .p134

¹²⁶ جودي حنان .اعمال الياس .مرجع السابق .

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول ان ارتفاع قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للجزائر حيث انتقل من 1081 مليون دولار وسنة 2005 الى 2646 سنة 2008 بمعدل 244.77 من بداية الفترة الى نهايتها

جدول رقم (9) الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل للجزائر من دول الاتحاد الاوروبي

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	التراكم
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
انجلترا	12.45	53.89	28.37	24.89	23.17	114.93	257.90
هولندا	12.25	2.88	0	6.19	3.09	183.46	207.87
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.82
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	200.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58
المجموع	104.07	172.90	235.25	552.24	589.10	1144.48	2798.04

Source : (ids)investissement de'veloppment conceil.AS.OP.CIT.P139

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

من خلال الجدول المسابق يتضح لنا ان بعض البلدان من الاتحاد الاوروبي فقط مهتمة بالاستثمار في الجزائر خلال الستة سنوات 2003-2008 بصفة منتظمة وخاصة اسبانيا فرنسا بلجيكا انجلترا هولندا ايطاليا والمونيا وبدرجة اقل تبرص والدنمارك

كما نلاحظ انه بعد دخول اتفاق الشراكة الاورو جزائرية حيز التطبيق سنة 2005 نان مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر من دول الاتحاد الاوروبي تقريبا انتقل الى الهدف سنة 2006 اي معدل نمو 134/ ثم انتقل سنة 2008 الى 1144.48 مليون دولار وهدف القيمة المسجلة سنة 2006 ب 5522.24 اي تضاعف مرتين مقارنة سنة 2005

وللتفصيل اكثر حول تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل من دول الاتحاد الاوروبي الى الجزائر خلال نفس الفترة 2003-2008 وذلك خلال تحليل القطاعات الاقتصادية التي مستها ونالت اهتمام راس المال الاوروبي وذلك حسب الجدول التالي :

جدول رقم (10) الاستثمار الاجنبي المباشر للدول الاتحاد الاوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات 2003-2008 الوحدة مليون قادرة وقيم تقريبية

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	التراكم
المحروقات	78.01	94.98	84.55	91.80	200.54	360.25	910.13
الصناعات الغذائية	6.31	3.38	29.06	119.32	25.63	204.15	387.85
البناء والهندسة المدنية ومواد البناء	4.62	6.44	6.31	58.95	39.80	237.18	353.30
البنوك والتأمين المالي	2.90	36.95	25.46	93.19	113.26	44.99	316.75
الصناعة الكيماوية ببترو الصناعة التحويلية	0.50	10.63	40.35	45.58	77.25	54.34	228.86
صناعات الالكترونيات الكمبيوتر	0.34	4.48	0	0	20.13	109.38	134.33
صناعة الادوية	2.88	7.36	3.82	21.18	12.44	37.02	84.70
الاعلام والاتصال	0.62	4.66	1.01	0.92	9.23	0.48	16.92
قطاعات اخرى	1.58	3.96	42.38	30.40	88.93	96.70	263.91
المجموع	104.07	172.90	235.25	552.24	589.10	144.48	2798.04

Source :(IDC),opict,1408

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

من خلال الجدولين السابقين يتمتع اكبر قطاع يخصص بالاهتمام في مجال الاستثمار لدى الدول الاوروبية في الجزائر هو قطاع المحروقات حيث جلب 31 % من الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2003-2008 بقيمة 910.13 مليون دولار اما قطاع الصناعة فياتي في الدرجة الثانية بعد قطاع المحروقات 13% للصناعات الغذائية 8% للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية 7 % للصناعات التحويلية 08 % و 3%

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثار وتداعيات الشراكة على التنمية في الجزائر

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 افريل من عام 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر من عام 2005 بحيث يهدف في جانبه الاقتصادي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر إلى غاية 2020، بحيث تضمنت الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي من خلال المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية والسلمكية بالمنتجات الزراعية المحولة، إضافة إلى تجارة الخدمات، إضافة إلى التعديل في رزنامة التفكيك الجمركي بعد 2012 والتي أجلت إلى 2020، أما التعاون المالي وذلك من خلال برنامج ميديا 1 و 2 المخصص للجزائر (1995-2006) والتي وجهت إلى قطاعات مختلفة، والهدف من هذا التعاون المالي والاقتصادي تحقيق تنمية اقتصادية.

المطلب الأول: تحليل نتائج التعاون المالي للشراكة الاورو متوسطية الجزائرية في اطار برنامج ميديا 1 وميديا 2 (1995-2006)

لقد نص اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على التعاون المالي وفق برنامج ميديا 1 (1995-2000) وميديا 2 (2000-2006) وذلك من اجل التخفيف من الآثار السلبية التي اثر بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والتي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: برنامج ميديا 1 (1995-2000) ¹²⁷

لقد خصص الاتحاد الاوروبي مبلغا اجمالي للمساعدات المالية للجزائر في اطار برنامج ميديا 1 وميديا 2 خلال الفترة الممتدة بين 1995 الى 2006، مامقداره 510.2 مليون يورو

¹²⁷ براق محمد، ميموني سمير، "الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية"، الملتقى الدولي

حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2005، ص14

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الجدول رقم 11: نصيب الجزائر من خلال برنامج MEDA1 و MEDA2 (1995-2006)

الوحدة مليون دولار

البلد	1995-	2000-	2005-	1995-	2000-	2005-
الجزائر	المبلغ	المبلغ	المبلغ	الاتفاق	الاتفاق	الاتفاق
	164	30	273	114	437	144

Source : (IDC), opict, 1408

نلاحظ من خلال الجدول ان المبلغ المخصص لمساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج مبادا 1 من طرف الاتحاد الاوروبي يقدر ب 164 مليون يورو في حين ان المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون يورو فقط خلال الخمس سنوات 1995-1999 .

وقد تم الاتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج مبادا 1 على ميادين مختلفة والتي من المفروض ان يمولها هذا البرنامج والتي تمثلت في دعم التحول الاقتصادي بقيمة 123 مليون يورو، وكذلك التقدير الهيكلي بقيمة 30 مليون يورو تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي 20 مليون يورو .

اما مبلغ 30 مليون يورو تم انفاقه من خلال تمويل ثلاثة مشاريع تمثلت في 17 مليون يورو لتاهيل قطاع الاتصالات ومصلحة البريد وتطوير مؤسسة الاعلام في الجزائر ، كما خصص مبلغ 5 مليون يورو وشرقية الصحافة والاعلام كما خصص مبلغ 8 مليون يورو لدعم وتحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية .

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الفرع الثاني : برنامج ميدا 2 (2000-2006)

لقد تحسنت المبالغ المخصصة في اطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة 2000-2006 مقدار 346.2 مليون يورو ، الا ان المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تعطي احتياجات تمويل مختلفة المشاريع الاقتصادية والتنموية ،والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في اطار ميدا 2

الجدول رقم 12: المبالغ المخصصة للجزائر في اطار برنامج ميدا 2

(مليون يورو)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ	30.2	60	50	45	55	60	46

Source : (IDC), opict, 1408

لقد وجدت الجزائر برنامج ميدا 2 اساسا الى تحديث الادارة بالعمل على القطاعات التالية: ادارة الاعتماد، تسجيل التجارة المرافقة للاتفاق، دعم المنظمات الغير حكومية ، دعم الشرطة في المناطق الريفية، دعم ترير واصلاح النقل وادارة المياه .

بالاضافة الى التعاون المالي في اطار برنامج ميد MED ، فان الجزائر استفادت من القروض الممنوحة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار ،حيث قدر اجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 ب 746.4 مليون يورو والتي وجهت لتمويل العمليات التالية¹²⁸ :

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق القروض الطويلة الاجل وتحت شروط مقبولة
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص

¹²⁸ براق محمد، ميموني سمير، مرجع سبق ذكره ، ص 16

المطلب الثاني: دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية

لقد نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في جانبه الاقتصادي على انشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية بين الطرفين والتي تعني بها اقامة منطقة للتبادل الحر الاوروجزائرية الغاء جميع الحزاجز الجمركية والغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة والتي اجلت الى غاية 2020

الفرع الاول: اقامة منطقة التبادل التجاري¹²⁹

لقد حدد الطرفان الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي والتي تضمنت ثلاثة قوائم للمنتجات الزراعية وفق نظام او قضيات متبادلة ، مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في اطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATT لاحقا.

اولا: المنتجات الصناعية

لقد حددت الاتفاقية رزنامة التفكيك الجمركي لهذه المنتجات وفق ثلاث قوائم ،تختلف حسب السلع وسرعة والتفكيك الرسوم الجمركية ،وذلك من خلال الجدول التالي:

¹²⁹ علي لزعر ، ناصر بو عزيز ، تاصيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطة "،مجلة ابحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، عدد 05، جوان 2009، ص32

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الجدول رقم: 13 رزنامة تفكيك المنتوجات الصناعية في اطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية

القائمة	المنتوج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
1	المنتجات الواردة في المادة 9 الفقرة 1 الملحق (2)	ابتداء من 1 سبتمبر 2005	100%
2	المنتجات الواردة في المادة 9 الفقر 2 الملحق (3)	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012	20% 30% 40% 60% 80% 100%
3	المنتجات الواردة في المادة 9 الفقرة 3 وليست ضمن الملحقين (3-2)	1 سبتمبر 2007 1 سبتمبر 2008 1 سبتمبر 2009 1 سبتمبر 2010 1 سبتمبر 2011 1 سبتمبر 2012 1 سبتمبر 2013 1 سبتمبر 2014 1 سبتمبر 2015 1 سبتمبر 2016 1 سبتمبر 2017	10% 20% 30% 40% 50% 60% 70% 80% 90% 95% 100%

المصدر: بناء على المادة 9 من نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تخص القائمة الأولى المنتجات الصناعية التي تم تفكيك الرسوم الجمركية عنها فوراً وتحريها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، أما القائمة الثانية تضم المنتجات الصناعية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية ابتداء من السنة الثالثة أي بعد سنتين إعفاء أي ابتداء من 1 سبتمبر 2007، خلال خمس سنوات كاملة يكون الفاتح من سبتمبر 2012 التاريخ النهائي

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

للتحرير التام والكامل لهذه المنتجات من الرسوم الجمركية ، اما فيها يخص القائمة الثالثة حيث تبدأ عنلية التفكيك الجمركي ابتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق (باعفاء لفترة سنتين) اي بدءا من تاريخ 1 سبتمبر 2007 الى غاية 1 سبتمبر 2017¹³⁰

ثانيا: المنتجات الزراعية والسلمكية والمنتجات الزراعية المحولة:¹³¹

ان اتفاق الشراكة ينص على تحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسلمكية والمنتجات المحولة وعليه فهذه المنتجات معينة بتنازلات كاعطاء التام للحقوق الجمركية والتخفيض الجزئي للحقوق الجمركية ،بالاضافة الى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة

ثالثا: تجارة الخدمات

بما ان الجزائر تنظم بعد الى المنظمة العالمية للتجارة، فان اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الاوروبي منح الجزائر الاستفاداة من التزامات دول الاتحاد الاوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في اطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الاوروبي الاستفاداة من مبادا الدولة الاكثر رعاية وبعد انضمام الجزائر بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجاتس GATS، مع العلم ان اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بابها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الاحكام المنظمة لحقوق التاسيسي وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين .

الفرع الثاني: رزنامة التفكيك الجمركي بعد التعديل في سنة 2012

لقد تقدمت الجزائر بطلب مراجعة رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية والتفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة الخاضعة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

¹³⁰ زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 58

¹³¹ موقع وزارة التجارة الجزائرية ./ www. Mincommerce.gov.dz/ guide/

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

وفي هذا الصدد استطاعت ان تجري العديد من المفاوضات على مستوى ثماني دورات، بهدف تاجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي الى غاية 2020

اولا : المنتجات الزراعية والزراعية المحولة

- الغاء 25 حصة تصريحية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي
- الغاء تفضيلات جمركية لاثنتين من المنتجات الزراعية المحولة الممنوحة للاتحاد الاوروبي
- اعادة فتح تسعة حصص تفضيلية لمنتجات زراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي
- تعديل حصص تعريفية لاثنتين من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروب

ثانيا: التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية

لقد اتفقت الطرفان على مراجعة رزمة التفكيك الجمركي ل 1057 بندا تعريفيا ذات منشا اوروبي تعتبر منتجات حساسة من حيث الانتاج والتشغيل والاستثمار، منها 267 قيما ضمن القائمة الثانية و 790 بندا ضمن القائمة الثالثة من اتفاق الشراكة .

الفرع الثالث: وضعية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الى غاية 2012/90/1

بدا تنفيذ عملية الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005/09/01 وحسب المخطط العام لרزمة التفكيك الجمركي الجديد بعد المراجعة والذي دخل حيز التنفيذ في 2012/09/01 فان الوضعية التي اتفق عليها الطرفان يوضحها الجدول التالي:

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

الجدول رقم: 14 وضعية تفكيك الرسوم الجمركية الى غاية 2012/09/1

المجموع	القائمة 3		القائمة 2		القائمة 1	
4958	1845		1096		2027	عدد البنود الاساسية
	790	1055	267	829	الاعفاء %100	الوضعية الى غاية 2012/09/01
	التعديل	تم تفكيك	التعديل	الاعفاء		
		%60		%100		
	42%	57%	24%	79%		النسبة
	01/09/2012	01/09/2007	01/09/2012	01/09/2007	01/09/2005	تاريخ بداية التفكيك
	3+ سنوات	/09/01 2017	4+ سنوات /09/01 2016	/09/01 2012	/09/01 2005	تاريخ الكلي التفكيك
	/09/01 2020					

المصدر: اعتمادا على المخطط العام لبرنامج التفكيك الجمركي انظر الملحق رقم (02)

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

القائمة الاولى: وتضم 2027 نبدا تعريفييا قد تم تفكيك رسومها الجمركية فورا عند دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ 2005/09/01 وتمثل هذه القائمة 41 % من مجموع عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية.

القائمة الثانية: تضم 1096 بندا تعريفييا ، قد تم الوصول الى تفكيك الكلي بعد 5 سنوات من التفكيك التدريجي بالاضافة الى الاعفاء سنتين ل 829 بندا تعريفييا في 2012/09/01، وهي تمثل 76 % من مجموع البنود التعريفية للقائمة 2 وقد استفادت هذه من فترة 4 سنوات اضافية للوصول الى الاعفاء الكلي في 2016/09/01.

القائمة الثالثة: تضم 1845 بندا تعريفييا من بينها 1055 بند قد تم الوصول الى تفكيك 60% منها بتاريخ 2012/09/01 اما البنود الاخرى فيتم مواصلة التفكيك التدريجي لها للوصول الى الاعفاء الكلي (100%) بتاريخ 2007/09/01 اما البنود التعريفية التي تم تعديلها 790 بندا استفادت من فترة 3 سنوات اضافية للوصول الى الاعفاء الكلي بتاريخ 2020/09/01 .

المطلب الثالث: تقييم التعاون المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية

إن إقامة شراكة اقتصادية مالية هدف جوهرى لدول الاتحاد الأوروبي مع الجزائر وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية، وعليه فاتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي عكس عدة نتائج ايجابية واخرى سلبية في مختلف الجوانب وخاصة الجانب المالي والاقتصادي¹³² .

يعد التعاون المالي الركيزة الاساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في اطار التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والذي جاء متشابها الى حد كبير مع باقي الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الاوروبي وباقي الدول المتوسطية، حيث جاء الاجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي كما وردت في اتفاقية الشراكة بصفة عامة .

¹³² ط.د. بوضياف ياسين ، ا،د، تورين منير، مرجع سبق ذكره، ص 179

الفصل الثالث اثر وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر

نعتبر التزام الغياب المباشر من الاتحاد الاوروبي اتجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي ، اضافة الى غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الاموال على شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة، الذي حظي بالاهتمام الاوفر ،واكتفت الاتفاقية بالاشارة الى تشجيع الاتحاد للمتعاملين الاوروبيين قصد الاقدام على الاستثمار في الجزائر .

اضافة الى ذلك فالتعاون المالي لم تنتظر الجزائر لدخول عقد الشراكة حيز التنفيذ حتى تحصل على المساعدات المالية من طرف الاتحاد الاوروبي بل تجدها قد استفادت من تمويلات لا يستهان بها في اطار برنامج MEDA1 او MEDA2 اللتان عوضنا

البروتوكولات القديمة للتمويل ،وبالتالي فهما الوسيلة الاساسية لدعم هذه الشراكة ،وقد حددت هذه المبالغ للمساعدات الاوروبية للجزائر في اطار برنامج ميذا للفترة 1995-2006 بمبلغ 510.2 مليون اورو تم منحه على مرحلتين ، الاولى 1995-1999 في اطار برنامج ميذا 1 بمبلغ 164 مليون اورو اما الثانية 2000-2006 في اطار برنامج ميذا 2 ، بمبلغ 346.2 مليون اورو ،ومن اهداف هذا البرنامج التحكم في النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية اضافة الى معالجة البطالة والاضاع الاجتماعية¹³³ .

¹³³ صالح مفتاح، دلال بن سمينة، " اتفاق الشراكة الاوروجزائرية : الدوافع والمحتوى الالهية "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 13/14/ نوفمبر 2006، ص 59

خاتمة

حاولنا في هذا الفصل معالجة اثار الاورومتوسطية على التنمية في الجزائر ولقد وصلنا الى مايلي:

- ان العلاقات الاوروبية الجزائرية ارتبطت بعلاقات تعاون مع المجموعة الاوروبية منذ الستينات وفي ظل التغيرات على المستوى الاقتصادي ومع بداية التسعينات عبرت الجزائر عن نيتها للتوقيع على الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 22/04/2002 لتدخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 وقد احتوى هذا الاتفاق على عدة جوانب مختلفة، هناك مجموعة من الدوافع والاهداف التي ادت بالتوقيع على هذه الاتفاقية من بينها المشاكل الاقتصادية ، ضعف الاستثمار المحلي، انشاء منطقة لتبادل الحر .تشجيع التبادل
- انعكست الشراكة الاوروجزائرية على مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث منحت امتيازات لصالح الصادرات الجزائرية وتحقيق فائض تجاري خلال سنوات مابعد اتفاق الشراكة اما بالنسبة للودات فلم يحدث تحويل للتجارة كما ان هناك اثار ايجابية واخرى سلبية تعود على الاقتصاد الوطني
- ان تحصيل نتائج التعاون المالي الاقتصادي للشراكة الاوروجزائرية حيث ان هذه الشراكة ارتكزت اساسا على اقامة منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية في جانبها الاقتصادي اما الجانب المالي والتي تمثلت في اطار برنامج ميديا 1 و 2 والتي عالجت قطاعات مختلفة
- ان تقييم التعاون المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية يهدف الى اقامة منطقة للتبادل الحر والتي حددت اجالها الى 2020 كما ان الجزائر استفادة من مساعدات مالية لا يستهان بها من طرف الاتحاد الاوروبي

خاتمة عامة

خاتمة عامة

في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة أصبح اللجوء إلى الشراكة ضرورة حتمية والتي جاءت امتدادا للإعلان برشلونة 1995 والذي توج بمشروع الشراكة الاورومتوسطية الذي طرحها الاتحاد الأوروبي ، والجزائر كباقي الدول المتوسطية حاولت إيجاد مكانة لها في ظل هذه التغيرات الاقتصادية من اجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق مناصب العمل وتوفير العملة الصعبة وتحويل التكنولوجيا والمنافسة الدولية وتقليص نفقات الدولة وتحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية

وعليه فالجزائر قامت بهذه الاتفاقيات المتمثلة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي سيترتب عنها انعكاسات وأثار سواء على مدى القصير أو المتوسط والطويل ،حيث تمس اغلب القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة من خلال قطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة والاستثمار الأجنبي في الجزائر .

كما يجب التنويه على أن اتفاق الشراكة الاوروجزائرية اعتمد بشكل كبير على مدى المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي والتي تمثلت في برنامج meda1 و meda2 (1995-2006) والتي وجهت إلى قطاعات اقتصادية مختلفة كل هذا من اجل إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتنمية الاستثمارات الأجنبية ، وتفكيك التعريفات الجمركية .

نتائج الدراسة :

قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1. يوحي مفهوم الشراكة الاورومتوسطية إلى وجود مصطلحين الأول يتمثل في كلمة الاورو التي تمثل مجموعة الدول الأوروبية و تضم خمسة عشرة دولة أوروبية ، أما المصطلح الثاني وهو متوسطية والتي تعبر

خاتمة عامة

مجموعة الدول المتوسطية والتي تضم اثني عشرة دولة متوسطة، حيث شملت هذه الاتفاقيات بنود مختلفة والهدف منها التوصل الى منطقة التجارة الحرة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في عدة جوانب مختلفة.

2. تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في اي دولة مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد لتحقيق التنمية المنشودة في مختلف قطاعاتها والنعوض بها، كما يتطلب ذلك الى عملية التمويل عن طريق مجموعة من المصادر التي تقسم بدورها الى مصادر داخلية واخرى خارجية ، كما تواجه عملية التنمية الاقتصادية عقاب مختلفة التي تقف عائقا امامها

3. لقد وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك التجاري الاول ، في حين ان اهتمام الاتحاد الاوروبي بالجزائر اطار سياسته واهتمامه بالمنطقة المتوسطية ، لقد كان لهذا الاتفاق اثار ايجابية تعود بالنفع على التنمية في مختلف القطاعات ، واخرى سلبية تعيق عملية التنمية الاقتصادية

4. لقد اثرت الشراكة الاوروبية الجزائرية على القطاعات مختلفة في التنمية الاقتصادية منها القطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على ميزان التجاري خلال فترة (2003-2011) ، حيث حقق فائض تجاري مستمر لذلك اثر على الصادرات 2003-2010 من خلال سيطرة قطاع المحروقات على قطاع التصدير اما الاثر على الواردات من خلا الارتفاع من واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي ، اما قطاع الصناعة كان لها اثار ايجابية واخرى سلبية ، وكان قطاع الاستثمار الاجنبي في الجزائر اخذ حيزا

5. يهدف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في جانبه الاقتصادي الى اقامة منطقة تبادل حر حددت اجالها الى 2020 اما الشق المالي من خلال البرنامج ميديا 1 و2 المخصص للجزائر (1995-2006) والذي وجه الى قطاعات .

التوصيات المقترحة

ومن خلال ما سبق من نتائج للدراسة نقدم التوصيات التالية

ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات و الإجراءات المرافقة أهمها

1 إعادة التاهيل الصناعي وذلك من خلال القيام باصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة والتي

تتمثل في ثلاث محاور الاستثمارات غير المادية والاستثمارات المادية و إعادة الهيكلة المالية

2 ضرورة الحصول على المزيد من الاعانات المالية والتي تعد دعما ضروريا لمرافقة الاصلاحات و

الانفتاح الاقتصادي بالاضافة الى استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية

3 الاستفادة من الفترة التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي خاصة بعد تاجيل التفكيك

الجمركي الى غاية 2020 و الاستفادة من الاعانات المالية

4 دعم الاصلاحات في قطاعات التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال دراسة السلبيات الخاصة بهذا

القطاع و اطلاق برامج تنموية

5 اصلاح قطاعات التنمية من خلال القطاع الصناعي بترقية و تاهيل المؤسسات الصغيرة

المتوسطة اما قطاع الفلاحة من خلال الاهتمام بالزراعة اما قطاع التجارة من خلال تحرير المبادلات

التجارية و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
24	اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية	01
78	المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها و بين دول المجموعة الأوروبية	02
80	رزمة تخفيض الحقوق و الرسوم الجمركية	03
81	رزمة تخفيض الحقوق و الرسوم الجمركية المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي	04
86	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة 2010 2003	05
90	التركيب السلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 2003	06
96	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	07
97	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي	08
98	الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد الأوروبي الداخل للجزائر حسب القطاعات 2008 2003	10
101	نصيب الجزائر من خلال برنامج MEDA1 و MEDA 2 1995 2006	11
102	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA 2	12
104	رزمة تفكيك المنتوجات الصناعية في إطار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية	13
107	وضعية تفكيك الرسوم الجمركية إلى غاية 1/9/2012	14

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري للفترة 2003/2011	87
02	الصادرات الجزائرية للفترة 2003/2010	92
03	نمو الواردات الجزائرية للفترة 2004/2010	93

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح قائمة المنتجات الزراعية و المنتجات المحولة	119
02	يوضح قائمة المنتجات المشار إليها في المادة 9 الفقرة 1	120
03	يوضح قائمة المنتجات المشار إليها في المادة 9 الفقرة 2	126
04	يوضح الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حول رزنامة التفكيك الجمركي	145

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر

- الديمقراطية من جهة و المجموعة الاوروبية و الدول الاعضاء فيها من جهة اخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 افريل وكذا ملاحقه من 1 الى 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به الجريدة الرسمية العدد «الصادر في 30 / 2005/30 /4 يتضمن التصديق على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية ا 27/04/2005
- المادة رقم 1 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد « 31 الصادر في سنة 2005
- المادة رقم 7 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005
- المادة رقم 8 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005
- المادة رقم 9 الفقرة الاولى الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005
- المادة رقم 9 الفقرة الثانية الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 31 الصادرة في سنة 2005

2- المراجع

- ابو قدف عبد السلام ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسات شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2003
- اسماعيل شعبان ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة، الجزائر، 1997
- اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دارهومة للنشر والتوزيع،الجزائر ، 2012
- امين عبد العزيز، ادارة الاعمال وتعديات القرن الحادي والعشرون ، دار قباء للنشر ، القاهرة، 2001
- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، القاهرة، مكتبة دار للنشر والتوزيع 1993
- جيمس جواتيني وريتشارد شروب ، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987
- حسين عبد الحميد، احمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا ، مؤسسة شبان الجامعة الاسكندرية، 2009
- حسين مؤسن ، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط : الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991
- حمدي اليساجي، مشكلات الانتماء الدولي المعاصر، القاهرة، دار الحداثة، 1983
- د- ابراهيم اليسوى ، التنمية في عالم متميز دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق الطبعة الاولى 1425-2000 والطبعة الثانية 1422-2001
- رمزي علي، ابراهيم سلامة، الاقتصاديات والتنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر الاسكندرية، 1991
- زينب حسن عوفي الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية ، دار حامد للنشر ، الاردن، 1999

- سالم توفيق التجضي ،د. محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتب ، العراق 1988
- سليمان المتدري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي الطبعة الثانية ، القاهرة، مصر ، 2004
- سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ،مكتب ومطبعة الاشعاع الفنية الاسكندرية،2001
- سنين فلورينسا ، الكتاب اليومي للبحر الابيض المتوسط : المتوسطي 2012، المعهد الاوروبي ، دار قضايا للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2012
- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الازارطية،2002
- صلاح الدين ناصف ، اقتصاديات التنمية ،القاهرة 1969
- صلاح سالم، المستقبلات البديلة للنظام العالمي ، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2003
- عبد الحميد نقاطي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، مطبعة الرشاد ، الاسكندرية
- عبد القادر رزيق المخادمي ، مشروع الشرق الاوسط الكبير : الحقائق ، الاهداف والتداعيات ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الدار العربية للعلوم لبنان، 2012
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية ، الطبعة الاولى، 2003
- عبد الكريم بكار ،مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية اسلامية، دار الجامعية ،الاردن،1998
- عبد الله الصعيدي ، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية ،دبي 2004

• عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المتعاركة الدولية من التكلات الاقتصادية الى الكويز ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2006

• عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية 1999

• عبد الوهاب الامين ،التنمية الاقتصادية المشكلة والسياسات المقترحة ،على اشارة الى البلدان العربية الاردن، دار حافظ للنشر والتوزيع ،جدة المملكة العربية السعودية ،الطبعة الاولى،2000

• عثمان ابو حرب الاقتصاد الدولي ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،2011

• عدنان كركور ، التنمية الاقتصادية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها، الجزائر ،1981

• علي الكنز ، المشروع الاورومتوسطي ، في بين الواقع والخيالي سميير امين واخرون ، العلاقات العربية الاوروبية ،رؤية قدية عربية ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ، دار الامين للنشر والتوزيع ، 2002

• علي عباس ،ادارة الاعمال الدولية ، الاطار العام ، دار حامد للنشر الاردن، 2013

• عمر سعد الله ، المعجم في القانون الدولي ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007

• فؤاد ابو شبت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004

• كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية ، بيروت ،1986

• محمد احمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1983

• محمد العربي فلاح ، المتوسطة والشرق اوسطبة وجهات العملة واحدة، دار الخلد وبنة للنشر والتوزيع 2001

• محمد مبارك جمير، السياسات المالية ونقدية لخطط التنمية الاقتصادية ،دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة

• محمد محروسي اسماعيل، اقتصاديات الضاعة والتضيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،1992

• محمد مدحت مصطفى ، سمير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الاولى

• محمد يونس، محمد عبد النعيم محمد مبارك ، اساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية الاسكندرية،1985

• محمديه نعراف ، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس،1982

• مصطفى بفوش ، عوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، القاهرة ، دار الفجر، 2006

• نصر عارف ، مفهوم التنمية ،كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة

3/- مذكرات ماجستير ودكتوراه و المجالات العلمية والدراسات :

• محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقه، جامعة الاسكندرية،2000

• محمد قاسم التريوتي ، واقع نظريات التنمية الغربية وامكانية تطبيقها في الدول النامية، مجلة جامعة عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والادارة ،مركز النشر،جدة، 1988،1

• محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي ، تنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سيااتها، كلية الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية1994

• كيداني سيد احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة للدول العربية،

دراسة تحليلية وقياسية،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية حالة الجزائر

• فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانضمام الى منظمة

التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد2012،11، جامعة ورقلة، الجزائر

• بوسيع صالح رحيمة ، التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية ،دراسة في العلاقات السببية بين

انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي ،مذكرة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

،جامعة بسكرة، 2010-2011

• براق محمد ، ميموني سمير الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة ،دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي

لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ،الملتقى الدولي حول ،اثر وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات

عباس ، سطيف،13-14 نوفمبر2005

• علي لزعر ناصر بوعزيز، تاهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية مجلة

ابحاث اقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، عدد 05، جوان،2009

• بوضياف ياسين ،نورين منير،اثر الشراكة الاوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،

الواقع والطموح ،مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة ،مجلة اقتصاديات شمال

افريقيا،العدد 16، الجزائر

• جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة

العلوم الاجتماعية ،قسم الاثار كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2،

العدد 19، ديسمبر 2014

• علاوي محمد لحسن ، اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ام شراكة واردات مع

التركيز على تجارة المنتجات الزراعية ،مجلة البحوث للوحات والدراسات ، جامعة غرداية العدد16،الجزائر

2012

- محمد يوسف، الشراكة الاورومتوسطية واثرها على بلدان المغرب العربي، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر، المجلد العاشر، العدد 2 2000.
- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، الجزائر 2008
- جميل طاهر ، التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق اوسطية والشراكة المتوسطة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي ، المجلد 26، العدد 1989، 4
- محمد يعقوبي ،لخضر عزي، الشراكة الاورومتوسطية واثارها على المؤسسات الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 14 ، 2004
- عبد الله تركماني ، نحو نظام اقليمي جديد ،الموقع الفرعي في الحوار المتمدن، جانفي 2004
- محمود عبد الحميد سليمان، مؤتمر فاليتا للامن والتعاون في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1996
- احمد طاهر ، الانبي والمتوسطي هل يكون افضل خطا من سابقه، مجلة اريف الارمينية ،العدد 12، السنة العاشرة، ديسمبر، 2007
- محمد لحسن علاوي ،كريم بوروشة ،تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كالية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 4 جوان 2016، جامعة ورقلة، الجزائر
- زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورومتوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 1
- ازرقين عبود ، ا جباري شوقي ، التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر الواقع والتحديات ، مداخلة مشتركة بعنوان ، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي ، الجزائر

- ايسا يياس برينيا ،د ايبان مارتين، العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الاورومتوسطية التقييم النهائي، الافاق واقتراحات العمل المنتدى النقابي الاورومتوسطي ، العرضالذي تم تقديمه خلال ملتقى الحدث مدني برشلونة 10،منبر المنظمات الغير حكومية اوروميد، مالقة،30 سبتمبر1-2 من اكتوبر
- جودي حنان، فقال الياس ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كضرورة لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري والاندماج في الاقتصاد التنافسي ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول، متطلبات تاهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، 2012-04-05-03
- صالح مفتاح ، دلال بن سميحة ، اتفاق الشراكة الاوروجزائرية ، الدوافع والمحتوى الالهية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006
- غراب رزيقة ، سخار نادية ، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التبير، جامعة فرحاتت عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006
- قطاف ليلي ،اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ،مداخلة مقدمة الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006
- محمد جمال الين مظلوم، نحو استراتيجية مستقبلية عربية في اطار الشركات الدولية، الخرطوم (دول الجوار) ، الملتقى العلمي الوية المستقبلية والشركات، الخرطوم، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الامنية، 3-5 فيفري 2013
- اوشن ليلي ، الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،مذكرة نيل درجة الماجستير في القانون ،فرع قانون التعاون الددولي، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011

• جمعون نوال، دور التمويل ،دور التمويل المصرفي فيه التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير
جامعة الجزائر، 2005

• زونوح ياسمينة، الاشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة تقييمية ،رسالة لنيل شهادة
ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006

• شيخ فتيحة ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة
بن يوسف بن خدة الجزائر ،2006

• فلتينا جودت حسن مناع، عر سنوات على الاعلان برشلونة... تقييم نقدي للنتائج ،مذكره
ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت، فلسطين،2006

• محمد الشريف منصوري، امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي
الجديد للتجارة ،رسالة مقدمة نيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد تخصص ادارة الاعمال ،كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009

4- الملثقا والمدخلات:

• نورمنير ،اثر الشراكة الاوروجزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملثقا الدولي
متطلبات تاهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة،جامعة حسية بن بوعلي ، شلف الجزائر، 17-18- افريل

2012

5- المقالات:

- محمد الكتّابي ،مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب، في حوض البحر المتوسط، مطبوعة سلسلة الدورات اي مستقبل لحوض البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي ، الدورة الاولى 1995، الرباط ، مطبعة المعارف الجديدة
- قائمة البحوث:
- نادية محمد مصطفى ،البعد الثقافي للمشاركة الاوروبية المتوسطة الدوافع الاهداف المسار: رؤية نقدية لبحث مقدم الى المؤتمر الدولي ،نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 20-22-2003

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة شكر
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للشراكة الاورومتوسطية
15	تمهيد
16	المبحث الأول: ماهية الشراكة الاورومتوسطية
16	المطلب الأول: تعريف ونشأة الشراكة الاورومتوسطية
21	المطلب الثاني:مضمون ومحاور اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة
25	المطلب الثالث : أهداف ودوافع والشراكة الاورومتوسطية
28	المبحث الثاني:أهمية واستراتيجيات الشراكة وشروط نجاحها
28	المطلب الأول: أهمية الشراكة
30	المطلب الثاني:استراتيجيات الشراكة
32	المطلب الثالث:شروط نجاح الشراكة
34	المبحث الثالث:تحديات الشراكة الأورو متوسطة
35	المطلب الأول: تحديات سياسة الأمنية
37	-المطلب الثاني:تحديات اقتصادية وبشرية
38	المطلب الثالث:تحديات اجتماعية وثقافية
42	خاتمة
	الفصل الثاني :الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
44	تمهيد
45	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
45	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

50	المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها
52	المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية وأبعادها
54	المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
54	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح
55	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المعتمدة على التصنيع
60	المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة
62	المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و عقباتها
63	المطلب الأول :مصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية
64	المطلب الثاني : المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية
69	المطلب الثالث :عقبات التنمية الاقتصادية
73	خاتمة
	الفصل الثالث : أثار وتداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر
75	تمهيد
76	المبحث الأول : الشراكة الاورومتوسطية مع الجزائر
76	المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية
79	المطلب الثاني : محتوى اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية
83	المطلب الثالث : دوافع و أهداف اتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية
85	المبحث الثاني: أثار وانعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر
85	المطلب الأول : اثر الشراكة الاورو متوسطية الجزائرية على قطاع التجارة الخارجية
94	المطلب الثاني : اثر الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية على قطاع الصناعة
96	المطلب الثالث : الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

100	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثار وتداعيات الشراكة على التنمية في الجزائر
100	المطلب الأول: تحليل نتائج التعاون المالي للشراكة الاوروجزائرية في إطار برنامج ميذا 1 وميذا 2 (1995-2006)
103	المطلب الثاني: دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية جزائرية
108	المطلب الثالث: تقييم التعاون المالي والاقتصادي لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية
110	خاتمة
112	خاتمة عامة
116	قائمة الجداول
117	قائمة الاشكال
119	قائمة الملاحق
133	قائمة المصادر المراجع

ملخص

يتناول هذا البحث آثار و تداعيات الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر بحيث احتوى على الجانب النظري و المفاهيمي للشراكة الاورومتوسطية و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المفاهيم و الأهداف و الدوافع و الاستراتيجيات و أهم المصادر و المعوقات ، كما تطرقنا إلى العلاقات الأوروبية الجزائرية و التي مرت بمرحلتين تمثلت الأولى في اتفاقية التعاون 1976 وصولا إلى المرحلة الثانية مرحلة الشراكة و التوقيع عليها في افريل 2002 و دخولها حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 و عليه فالجزائر من بين الدول التي تأخرت نوعا ما في التوقيع على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بحيث لا تختلف اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي والتي شملت عدة جوانب مختلفة و لعل أهم دافع لتبني الجزائر لإستراتيجية الشراكة التي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبها سوف يتم الإلغاء النهائي للرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من المنتجات الأوروبية التي تستوردها الجزائر بحلول 2020

أما الجانب التطبيقي لهذا البحث فيتناول أهم آثار الشراكة الاورومتوسطية على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة القطاعات الاقتصادية والتي تمثلت في الصناعة من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال تأثير الصادرات و الواردات و الميزان التجاري حيث اثر ارتفاع المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي إضافة إلى بعض السلبيات التي تركزت على السلع الصناعية التحويلية كما قمنا بدراسة تحليلية للجانب الاقتصادي و المالي المتمثل في برنامج ميديا 1 و 2 من خلال الفترة 1995 إلى 2006 والتي وجهت أعماله إلى قطاعات مختلفة .

Abstract

This study deals with the impact and implications of the Euro-Mediterranean partnership on development in Algeria to include the theoretical and conceptual aspects of the Euro-Mediterranean partnership and economic development, and through the concepts, objectives, motives, strategies, and the most important sources and obstacles.

We also discussed the European-Algerian relations, which went through two stages, the first of which was the 1976 Cooperation Agreement, and the second stage, the partnership phase, which was signed in April 2002 and entered into effect in September 2005. Algeria is among the countries that have been somewhat late in signing the partnership With the European Union so that the partnership agreements of the Uruguayan in essence are different from the other partnership agreements concluded by the Mediterranean countries with the European Union, which included several different aspects and perhaps the most important motive for Algeria's adoption of the partnership strategy, which imposes the opening of the Algerian market to Competition between them and European products under the Free Trade Area, under which the final tariff elimination will be made against a wide range of European products imported by Algeria by 2020

The practical aspect of this research deals with the most important impacts of the Euro-Mediterranean partnership on development through the study of the economic sectors, which were represented in the industry through the promotion of small and medium enterprises and the foreign trade sector through the impact of exports, imports and trade balance. To some of the negatives that focused on manufacturing industrial goods. We also studied the economic and financial aspects of the MEDA program 1 and 2 through the period from 1995 to 2006, which were directed to different sectors